

2271  
508202  
K113  
322  
1837



\*\*\*\*\* برهان كلنبوى \*\*\*\*\*

\* بسم الله الرحمن الرحيم \*

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتح الابواب \* واجناس  
مدائح نالية ركبت موجهة لذلك الجنباب \* المتزده كنه ذاته  
عن حدود مدارك الالباب \* المقدس جل صفاته عن رسوم  
النقص والنقص بلا رتياب \* على ان عم آلاء جليلة غير  
محصورة في مداد الكتاب \* وخص الانسان بنعماء منتشرة  
سيما المنطق الفصيح في كل باب \* فسيحان من ردت الافكار  
والمخابر عن غرايب ملكه وملكوته \* وارتدت الابصار  
والبصائر الى بدئها في عجائب عظمته وجبروته \* واصناف  
صلوات مرتبة بيد التيجيل والانتخاب \* محتوية على كليات  
الاخلاص وافراد الاداب \* على من عرف حقايق الحق  
ورفع وجبات الاحتجاب \* وميز حدود حديقها بنحواص  
البيان وفصل الخطاب \* لما انه المتوسط بيننا وبين نتائج

ام الكتاب \* بقوانين عاصمة عن الخطاء في طرق الصواب  
 وبراہین قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء \* وواصمة  
 لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء \* وعلى آله واصحابه  
 الذين عرفوا کلیات احكامه الخمسة الموصلة الى رب الارباب  
 وشرحوا اقواله ببيانات تتمثل لها صور الصواب من وراء  
 حجاب \* حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات  
 المحمولات \* المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل العناد  
 وملازمة الاتصال باشراف المكنات \* فتحوا في الصراط  
 المستقيم مسورات المقاصد والاسباب \* وقد حوافي جنود  
 الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب \* اذ بينوا الوازمها  
 الخفية بمصابيح مقدمات دائمة بانوار اليقين \* وعدلوا  
 في تحصيل نظرياتهم الموجهة الى ضروريات الدين \* فبداههم  
 مسلمات الهدى فتحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب  
 وشاهدتهم المشهورات من وهيات الضلال منعكسة الى سواء  
 سبل الوهاب \* وقد اطلقوا في رياض المطالب عن قيود  
 التقليد الى جهات التحقيق \* وحلوا في بوادي المبادئ  
 القرينة والبعيدة على جياذ التوفيق \* ماطلع على جنان  
 الجنان طوالع العرفان عن افق الاكساب \* وما سطع اذعان  
 الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن مأب \* وبعد \* فلما كان  
 المنطق نطاق الافكار \* وبه يرتفع طباق الانظار \* وميران  
 عدول يشخص المصدقات عن الكذاب \* ومقاس عقول  
 يميز عن العقم كل منجاب \* ويهتدي بهذا كل نظار \* كانه علم  
 في رأسه نار \* فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب \* وسيد

قوله احكامه

قوله الامانات

القوم خادمهم بالآثر المستطاب \* وكان بعض المشتغلين  
 عندي مشغلا ذكاء \* وفي توقد ذهنه الذكي يحكي ذكاء \*  
 قابلا للتخيل بجواهر الانوار الخدسية من بين الاتراب \* مائلا  
 الى تجلي زواهر الانوار القدسية حين اناب \* جعلت له ولا مثاله  
 موائد عوائد \* ونظمت في سلك البيان فرائد فوائد \* وربتها  
 على مقدمة وخسة ابواب \* نفعهم الله تعالى في كل ما يبشئ  
 ويحباب \* وما توفيق الاب الله الجليل \* وهو حسبي ونعم الوكيل  
 مقدمه \* وفيها بحثان البحث الاول ان العلم وهو الصورة الحاصلة  
 من الشيء عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية  
 على سبيل الاذعان فتصديق والاقتصور سواء كان ادراكا  
 لغير النسبة او للنسبة الناقصة او التامة الانشائية او الخبرية  
 يدون الاذعان وكل منهما اما بديهى او نظرى مكتسب بالنظر  
 وهو ملاحظة العقول لتحصيل المجهول (وقيل ترتيب امور  
 معلومة للتأدى الى المجهول فالوصول الى التصور النظرى  
 يسمى معرفا وقللا شارحا وجزاؤه الكليات الخمس المعلومة  
 بداهة واكتسابا والوصول الى التصديق النظرى يسمى دليلا  
 وحجة وجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل  
 من الاكتسابين فاحتج الى قانون باحث عن احوال المعلومات  
 من حيث اتصال عامهم عن الخطاء وهو المنطق فوضعه  
 المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار \* البحث الثانى  
 ان الدلالة كون الشيء بعينه يحصل من فهمه فهم شيء آخر  
 فالشيء الاول يسمى دالا والثانى مدلول فان كان الدال لفظا  
 فالدلالة لفظية والافقير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة

قوله وهو

قوله وجزاؤه

قوله بمبحث

الوضع

الوضع فوضعية أو بواسطة الطبع فطبيعة والافعقلية ودلالة  
 اللفظ بالوضع على تمام ما وضعه مطابقة كدلالة الانسان  
 على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء  
 كدلالة على الحيوان فقط في ضمن دلالة على المجموع وعلى  
 خارج يلزمه في الذهن التزام كدلالة الضرب على الضارب  
 والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كلزوم  
 احدهما للآخرى (واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه  
 دلالة على جزء معناه المطابق بفرد والافركب والمفرد  
 ان لم يستقل في الدلالة على معناه فاداة والا فان دل بهيئته  
 على احد الازمة فكلمة والافاسم والمركب ان صح سكوت  
 المتكلم عليه فقام اما خبري ان احتمل الصدق والكذب  
 او انشائي ان لم يحتمل والافناقص وكل من المفرد والمركب ان  
 استعمل فيما وضعه في اصطلاح التخاطب فحقيقة او في لازمه  
 مع جواز ارادته فكناية والافع العلاقة المعبرة بينه وبين المراد  
 مجاز وبديونها غلط ولا بد للكناية والمجاز من قرينة تدل على المراد  
 والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد  
 والسببية والجواز والعموم والخصوص والمظهرية  
 وغيرها مجاز مرسل كاستعمال اليد في النعمة والجل  
 الخيرية في معنى الانشاء وبالعكس والافاستعارة اما في المركب  
 وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال الامثال المضروبة في اشياء  
 معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام وتسمى استعارة  
 مصرحة اما اصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر  
 ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتلى

قوله كدلالة

قوله بخلاف

قوله وكل  
قوله او في لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال



في الضرب الشديد او تبعية ان كانت في المشتقات والحروف  
 كنادى في معنى ينادى والقاتل في الضارب الشديد بتبعية  
 استعمال احدا المصدرين في الاخر وكلام العرض في الغاية  
 الجزئية بتبعية استعمال مطلق العرض في مطلق الغاية  
 واما في المفرد المرموز اليه في الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى  
 استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل في الحال في قولهم  
 نطقنا الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة اثبات النطق لها  
 وهذه القرينة تسمى استعارة تخيلية ( ثم اللفظ المفرد  
 ان تعدد معناه الموضوع له في اصطلاح واحد فشارك بينهما  
 او في اصطلاحين بان يتقل من احدهما الى الاخر لتناسبتهما  
 فنقول ينسب الى الناقل من العرف العام والخاص والافتحش  
 وكل من هذه الثلاثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك  
 المعنى يسمى جزئيا حقيقيا اما علما كزيد او غيره كاسماء الاشارات  
 والا فان تساوت في افرادها باولية او اولوية يسمى مشككا  
 كالايض والاحمر والافتواط كالانسان الغير المتفاوت  
 في افرادها وانما التفاوت في العوارض والافصاف ولذا اشتهر  
 ان لا تشكك في الذوات والذاتيات ( واعلم ان المعنى ايضا  
 اما مفرد او مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب ( الباب  
 الاول في المعاني المفرد فصل في الكل والجزئي ) اذا علمت  
 شيئا يحصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها  
 بخصوصية ذهنك علم ومع قطع النظر عن هذه الحثية معلوم  
 ومفهوم فذلك المفهوم بمجرد النظر الى ذاته ان لم يحوز العقل  
 اتحادا مع كثيرين في الخارج فهو جزئي حقيقي كزيد المرئي

قوله بتبعية

قوله واما في المفرد

قوله لا تشكك

قوله بمجرد النظر

والا

والا فكل شيء سواء امتنع فرد في الخارج كشرية الباري تعالى  
واللاشيء ويسمى كليا فرضيا او امكن ولم يوجد كالغناء او وجد  
واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود او مع امكانه  
كالشمس او وجد متعدد محصور كالنواكب السيار او غير  
محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حل الكلي على  
جزئياته مواطاة وصدقه عليه اما في الواقع ان كانت الجزئيات  
موجودة فيه او في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض  
ثم الكلي ان ثبت لافراد في الخارج ولو على تقدير وجودها  
فيه فهو معقول اول سواء ثبت لها في الخارج فقط كالخارج للنار  
والبارد للماء او في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان  
الحقيقة مثل الانسان والحيوان او المقدرة مثل الغناء وكلوازم  
الذاتيات مثل الزوج للاربعة والفرد للثلاثة وان ثبت لها  
في الذهن فقط فهو معقول ثان منه ما يبحث عنه في المنطق  
كمفهوم الكلي العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيًا وهو  
المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعرضه مثل الانسان  
والحيوان يسمى كليا طبيعيًا منقسمًا الى الكليات الخمس  
الطبيعية والمجموع المركب من الكلي الطبيعي والمنطقي يسمى  
كليا عقليًا منقسمًا الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان  
جنس فمفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس  
منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وهكذا البواقي ومفهوم  
القضية والقياس وغيرهما من المفهومات المبحوث عنها  
في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام  
كمفهوم الواجب والممكن والمنع والاشي من هذه الكليات

قوله مثل الزوج  
قوله منه ما يبحث

بموجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون الشخص بدهة  
وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود  
الطبيعي بناء على انه جزء الموجود في الخارج وهو الفرد  
المركب منه ومن الشخصات كزيد المركب من الانسان  
والشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق  
ان وجوده عبارة عن وجود افراده لان نفسه مع كونه  
معروضا لقابلية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها  
من العوارض المختصة بالوجود الذهني واما الكلي المنطقي  
والعقلي فكما لا وجود لانفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما  
فيه لكونهما امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئي  
امامادي ان كان جسما كزيدا وجسمانيا كعوارضه المحسوسة  
واما مجرد ~~ك~~ الواجب تعالى عند الكل وكالعقول العشرة  
والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولا يرسم صورة  
جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة  
او بالوجدان كالعطش المحسوس وجدان اشم الكليان ان كان  
بينهما تضاد في الواقع بالفعل كليا من الجانبين نقضا وبيان  
كالانسان والناطق وكذا تقيضاهما كالانسان والناطق  
او من احدا الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحيوان  
والانسان وتقيضاهما بالعكس كالاحيوان واللا انسان  
او تفارق دائم كليا كليا من الجانبين فتباينان كليا كالانسان  
والفرس وكعين احد المتساويين مع تقيض الاخر وعين الاخص  
المطلق مع تقيض الاعم وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي  
اعم من المباينة الكلية كما في تقيضي المتناقضين كالانسان

قوله ولذا

قوله عند الكل  
قوله عند الحكماء

قوله ان كان  
قوله بالفعل

واللا

واللا انسان ومن العموم من وجه كافي تقيضي المتضادين  
وامثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كليتان  
بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان  
والايض وكعين الاعم المطلق مع تقيض الاخص وبين  
تقيضيهما مبانيه جزئية هي اعم ايضا اذ بين تقيضي مثل  
الحبوان واللا انسان مبانيه كلية وبين تقيضي مثل الانسان  
والايض عموم من وجه والجزئي الحقيقي اخص مطلقا من  
الكلي الصادق عليه ومباين لساائر الكليات واما الجزئيان  
فهما امامتيان كزيد وعمر واما مساويان كما اذا اشربنا  
الى زيد بهذا الصاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان  
مساويتان هذه هي النسب الاربع بحسب الصدق والجل  
وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقيق باعتبار  
الازمان والاوزاع لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان  
ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق كل منهما  
مع الاخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه  
فمساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احدا الجانبين  
فقط فاعم واخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس  
وان كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بان لا يتحقق شيء منهما  
مع الاخر في شيء من الازمان والاوزاع فتباينان كلبا كطلوع  
الشمس ووجود الليل والا فاعم واخص من وجه كطلوع  
الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا  
الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما في مادة  
واحدة كباين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص

قوله وهذه

من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعتبرين في نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الواقع المحقق اذا المعتبر فيها الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب غيرها من الاتفاقيات العامة والزروميات والعناديات ما هو اعم منه وبما يحسب الغرض اذا المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاهما او احدهما محالا والنسبة بين تقيضي كل قسم منها وبين المختلفين كما سبق من غير فرق (واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين نسبيا اخرى بحسب تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبيا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليا من الجانبين فمتساويان كالحدا التام مع المحدود او من احدا لثنيين فقط فاعم واخص مطلقا كالحد الناقص مع المحدود وان تفاوت كليهما من الجانبين فمتباينان كليان كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والافاعم واخص من وجهه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تنبيه) قد يطلق الكلي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين في كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كما في كلي اخص من كلي آخر واما النسبة بين الكلي الحقيقي ولاضافي فبالعكس لان الكلي الاضافي اخص مطلقا من الحقيقي \* فصل في الذاتى والعرضى \* الكلي المحمول على شئ آخر كلي او جزئي ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته

قوله وقد يكون

قوله وبين

قوله بمجرد

قوله كالحدا

فذاق له سواء كان عين حقيقته كالحیوان الناطق للانسان  
او جزئها المساوي لها ميمر الها عن جميع ما عداها كالناطق له  
او جزئها الاعم ميمر الها في الجملة كالاحساس والنامی او غير ميمر  
اصلا كالجوهر والحیوان والا فعرضي له سواء كان مساويا لها  
او اخص ميمر اعن جميع ما عداها كالضاحك بالقوة او بالفعل  
او اعم ميمر الها في الجملة او غير ميمر اصلا كالشيء جيع ذلك  
للانسان (ثم الذاتي المشترك بين الجزئيات ان اشتركت تلك  
الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها  
كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق  
ايضا والناطق حيث اشتركت في الحيوان ايضا والا فمشترك  
تام كالانسان بالنسبة الى افراده والحيوان بالنسبة الى مجموع  
افراده فكل ذاتي ميمر للماهية في الجملة فهو مشترك ناقص  
مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتي سواء فهو مشترك  
تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي  
اخص منه ان وجد الا اخص كالحيوان انا علم ان مطلوب  
السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى  
المختصة بتوعدة وعن لمتعد تمام الذاتي المشترك بينهما فالسائل  
بما هو عن زيد طالب الانسان وعن الانسان طالب للحيوان  
الناطق وبما هما او بما هم عن زيد وعينروا ومع بكر طلبة للانسان  
ايضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر  
طالب للجسم النامي ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر  
طالب للجوهر وه مطلوب السائل بأي شيء ما يميز الذاتي  
المطلوب بكلمة ما هناك تميزا في الجملة اما يميز الذاتي ان قيده

قوله او غير ميمر

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقة

قوله بمعنى

قوله الذاتي

بقيد في ذاته او بميزة العرضي ان قيده بقيد في عرضه او المميز  
 المطلق ان لم يقده بشيء فالسائل عن زيد وحده او مع عمرو  
 باى شيء هو في ذاته طالب للناتق او الحساس او النامي او القابل  
 للابعاد وبأى شيء في عرضه طالب لثل الضاحك او الماشي  
 والسائل عن زيد وهذا القرس باى شيء هما في ذاتهما طالب  
 للحساس او النامي او القابل وبأى شيء في عرضهما طالب لثل  
 المنفس او التميز وقس عليه (اعلم ان ذاتي الماهية الحقيقية  
 وعرضيها ما لم يكن خارجا عنها او كان خارجا عنها في الواقع  
 من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسير التمييز بينهما واما ذاتي  
 الماهية الاعتبارية وعرضيها فيميزان بمجرد عدم خروجه  
 وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما \* فصل  
 في الكليات الخمس \* قد سبق ان الكلي اما ذاتي واما عرضي  
 فالذاتي ان كان عين الحقيقة المختصة بجزئياته بحيث يكون  
 محمولا في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلك الجزئيات  
 وعن الواحد فهو نوع حقيقي كالانسان والشمس ويعرف  
 بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة  
 في جواب ما هو بحسب الشراكة والخصوصية والا فان كان  
 جزءا اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق بحيث يكون محمولا  
 في جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد  
 فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان والانسان والجوهر والحيوان  
 ويعرف بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب  
 ما هو بحسب الشراكة فقط وان لم يكن جزءا اعم كذلك بل جزءا  
 مميزا لها في الجملة بحيث لا يكون محمولا في جواب ما هو بل

قوله ان كان

قوله ان كان

قوله بل جزءا

قوله كالناطق

قوله وان عم

قوله كالحيوان

في جواب اي شيء هو في ذاته فهو فصل لها مساويا كان  
او اعم كالناطق والحساس للانسان ويعرف بانه كلي مقول  
على الشيء في جواب اي شيء في ذاته والعرضي ان اختص  
بحقيقة واحدة من الحقايق مير الها عن جميع ما عداها بحيث  
يكون محمولا في جواب اي شيء في عرضه فهو الخاصة لها  
مساويا كان او اخص كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان  
والمتنفس للحيوان وتعرف بانها كلية مختصة بالشيء يقال عليه  
في جواب اي شيء في عرضه وان عم حقايق مختلفة بحيث يكون  
محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالمتنفس للانسان  
والتميز للحيوان ويعرف بانه كلي يقال على ماتحت حقايق  
مختلفة قولاً عرضياً (واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في  
مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة للحيوان  
وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة  
في مفهوم الملون \* فصل في اقسام الذاتيات \* النوع اما بسيط  
لاجزئه كاتواع المجردات او مركب من الجنس والفصل  
كالانسان وكذا الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة  
ومركبة ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيقي كالتقدم  
والكلبي الاخص منه يسمى صنفا كالروم والزنجي وقد يطلق  
على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هما  
كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اجتماعيا وبين المعنيين عموم  
من وجه لتصادقهما في النوع الحقيقي المركب من الجنس  
وانفصل كالانسان وصدق الحقيقي بدون الاضافي في النوع  
الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس المندرج تحت



جنس آخر كالحيوان و جنس الماهية ان كان مقولا عليها  
 مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب ما هما  
 لجنس قريب لهما كالحيوان للانسان والجسم النامي للحيوان  
 وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض  
 فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا  
 اما فصل قريب لها ان مبرها عن جميع ما يشاركها في الجنس  
 القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل  
 بعيد لها ان مبرها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط  
 كالنامي للانسان والحيوان والفصل ايضا مقوم للماهية التي  
 كان جزأ منها ومقسم لما فوقها من الاجناس كالحساس مقوم  
 للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامي والجسم والجوهر  
 فكل مقوم للعالي مقوم للسافل بدون العكس وكل مقسم  
 للسافل مقسم للعالي بدون العكس (ثم الانواع تترتب ترولا  
 من النوع العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان  
 ويسمى نوع الانواع وما بينهما انواعا متوسطة وكذا الاجناس  
 تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحيوان الى  
 الجنس العالي كالجوهر ويسمى جنس الاجناس وما بينهما  
 اجناسا متوسطة. فين الجنس والنوع الاضافي عموم من وجه  
 ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولا تتركب من امرين  
 متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها  
 بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين \* فصل  
 في اقسام العرضيات \* كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع  
 انفكاكه عن الماهية في احد وجودها الخارجي والذهني

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

قوله الى جنس

اوتي

اوفى كليهما فهو عرض لازم لها ويسمى الاول لازم الوجود  
 الخارجى كالخارج للنار والثانى لازم الوجود الذهني كالكلية للعنقاء  
 والثالث لازم الماهية كالزوج الاربعة والا فعرض مفارق  
 سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان اولا كالمالغ  
 للبحر (ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك بالقوة  
 او غير شاملة كالضاحك بالفعل وهي ايضا اما خاصة النوع  
 كما تقدم واما خاصة الجنس كالمتنفس الحيوان والتحيز للجسم  
 وخاصة الجنس عرض عام للذاتي الاخص منه وخاصة الذاتي  
 الاخص خاصة الذاتي الاعم بدون العكس وقد تطلق  
 الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما يميز الماهية  
 عن بعض ما عداها كالتمييز للانسان والحيوان ويسمى خاصة  
 مضافة وما تقدم خاصة مطلقة فالعرض العام قسمان  
 مميز للماهية في الجملة وغير مميز اصلا كالشيء والممكن العام  
 الشاملين للواجب والممكن والممتنع (تنبيه) اللزوم الخارجى  
 هو امتناع انفكك اللازم عن وجود اللزوم في الخارج  
 تحقيقا كلزوم الحرارة للنار او تقديرا كلزوم التحيز للعنقاء  
 على تقدير وجودها في الخارج واللزوم الذهني هو امتناع  
 انفكك اللازم عن وجود اللزوم في الذهن تحقيقا كلزوم  
 الكلية للعنقاء او تقديرا كلزوم الجزئية لكنه الواجب تعالى  
 على تقدير وجوده في اذهاننا وان لم يمكن وبين اللزومين عموم  
 من وجه لتصادقهما في لوازم الماهيات وافترق الخارجى  
 في لوازم الوجود الخارجى والذهني في لوازم الوجود  
 الذهني وكل منهما قديكون بين مفهومين متصادقين وهو

قوله كالكلية

قوله كالمالغ

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

المعتبر في العرض اللازم وقد يكون بين غير متصادقين  
مفردين كائنا كلزوم الحرارة للنار او مركبين كلزوم احدى  
القضبتين للآخرى والنتيجة للدليل او مختلفين كلزوم  
المعرفات لتعريفاتها وعلى التباديل فكل منهما ان احتياج  
الجزء الى دليل فغير بين كلزوم تساوى الزوايا الثلث للقائمتين  
للمثلث وكلزوم النتائج للدلالة الغير اليقينية الانتاج كالشكل  
الثاني والثالث كما يسمى والافين كلزوم الزوجية مثلا اربعة  
خارجا وذهنا وقد يطلق اللزوم على اللزوم البين بالمعنى  
الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم باللزوم موجبا للعلم  
باللازم وكافيا في الجزم باللزوم بينهما كلزوم المعارف  
لتعريفاتها والنتائج للدلالة اليقينية الانتاج والطرفين للاعراض  
النسبية والملكات للاعدام المضافة اليها مثل الجمل والعنى  
وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند اهل العقول واما عند  
اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة  
القران ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة  
في المدلولات الالتزامية \* الباب الثاني في القول الشارح \*  
وهو قول يكسب من تصوره تصور شئ آخر اما بكنهه  
او بوجه يميزه عما عداه فالقول الكاسب يسمى معرفا اسم فاعل  
وتعريفات والمكتسب يسمى معرفا اسم مفعول فان كان يجمع  
الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القرينين  
فهو وحدتاه كالحيوان الناطق للانسان والجوهر القابل  
للابعاد للجسم او بعضها المحض كالقصل القريب وحده  
او مع الجنس البعيد فذاك من كالتناطق للانسان والجوهر

قوله مفردين

قوله على التقادير

قوله قول

قوله من تصور

قوله او بعض

الحساس

الحساس الحيوان وان لم يكن بالذاتي المحض فان كان بالخاصة  
 مع الجنس القريب كالحیوان الضاحك للانسان او مع جميع  
 الذاتيات كالحیوان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثاني  
 رسما تاما اكمل من الحد التام والافرسم ناقص ولو بالخاصة  
 وحدها او مع العرض العام وان منع المتأخرون العرض العام  
 بناء على زعمهم بان الغرض مما اخذ في التعريف اما التميز  
 او الاطلاق على الذاتي والحق الجواز اذ الغرض الاصلی  
 هو التوضيح ولذا جاز الرسم الاكل وايضا بما يحصل به التميز  
 كما في قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض  
 الاطراف بادی البشرية مستقيم القامة ضحك بالطبع ومن قيل  
 الرسم الناقص التوضيح بالمثل والتقسيم ثم التعريف مطلقا  
 اما حقيقي ان قصده به تحصيل صورة جديدة او تنبهي  
 ان قصده به احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظي  
 وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه في الدلالة وايضا  
 التعريف مطلقا اما حقيقي ان كان تعريفنا لما علم وجوده  
 في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم  
 واما اسمي ان كان كاشفا عما بينهم من الاسم من غير ان يعلم  
 وجوده في الخارج سواء كان موجودا في نفسه كتعريف شيء  
 من الاعيان قبل العلم بوجوده او لم يكن موجودا فيه مع امكانه  
 كتعريف الغناء او مع امتناعه كتعريف جتمع الضدين  
 وسائر الامور الاعتبارية ماهيات لاصناف اعتبارية حاصلة  
 باعتبار العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف  
 الرومي بالانسان الابيض اسما فالنوع الحقيقي جنس اعتباري

قوله حاصلة

قوله فيكون

قوله فلا اشكال

في ماهية الاعتبارية فلا اشكال بحدودها على حدود الحدود  
(واعلم ان المعرفة مطلقا لا بد ان يكون معلوما قبل التعريف  
بوجه ما ولو باعم الوجود لاستحالة التوجه نحو المجهول  
المطلق والتعريف يفيد علمه بوجه آخر مطلوب \* فصل \*  
ويشترط في الكل كونه اجلي من المعرفة ومعلوما قبله  
اذا اكتسب علة يجب تقدمها على المعلول المكنسب فلا يصح  
التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ  
ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس في اللطافة  
ولا بما ساوينا في المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما وجب  
الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف  
بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن  
او بالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل اولا يعلم  
اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقدميا في نفس  
الامر وشرط التأخر في الكل مساواته للمعرفة صدقا  
فلا يصح بالبيان ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم  
في الحد الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص  
ففيما يحصل به العرض من التعريف وان الحد التام مشروط  
بالمساوات صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي  
بخلاف ما عداه وشرطوافيه ايضا تقدم الجنس على الفصل  
لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة ويجب في الكل  
الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة  
وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه  
في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الاربسوم ناقصة

قوله كتعريف

قوله في نفس

قوله حتى

قوله ما يجب

ولا تعتمد

قوله لان

ولا تعدد الحد التام لشيء واحد ولا تعريف الجزئي على وجه  
 جزئي ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكلي الى الكلي لا ينفذ  
 الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب  
 الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود \* الباب الثالث  
 في القضايا واحكامها \* فصل (القضية كاتعريف والدليل  
 اما ملفوظة وهي الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت  
 واما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به  
 والنسبة التامة الخبرية التي هي وقوع النسبة اولا ووقوعها  
 فالقضية قول ملفوظا ومعقول يصح ان يقال لقائله انه صادق  
 فيه او كاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شيء لشيء اولا ووقوعه  
 سميت حلية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا  
 كقولنا زيد قائم اوليس بقائم والاسميت شرطية والمحكوم  
 عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع  
 اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا ووقوعه  
 سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 اوليس كلما كانت طالعة فالليل موجود او بوقوع  
 انفصال احدهما عن الاخر اولا ووقوعه سميت منفصلة نحو  
 اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا اوليس  
 اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا  
 وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها  
 بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر  
 ان اجزاء كل قضية موجبة كانت او سالبة ثلثة المحكوم عليه  
 والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع

قوله وامانفس قوله المسماة  
 في الموجبات والا وقوع في السوالب وامانفس الثبوت  
 والاتصال والاتصال المسماة بالنسبة بين بين فخرجارجة  
 عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عنداهل التحقيق  
 من القدماء ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة  
 ادراكات اربعة تصور المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق  
 عليه صحيح الحكم عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور  
 النسبة اتامة الخبرية كذلك ثم الاذعان بها جازما وغير جازم  
 ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا الاذعان  
 مشروط بهذه التصورات الثلاثة وهو على اطلاقه يسمى  
 تصديقا وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا  
 وبشرط تعلقه بالا وقوع يسمى سلبا وانتراعا وقد يطلق  
 الايجاب والايقاع على الوقوع والسلب والانتراع  
 على الا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما واللفظ الدال  
 على الوقوع او الا وقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهي  
 في الحملات امانفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد  
 او جزؤه كما في زيد قائم ابوه او خارج عنه كما في زيد هو الجسم  
 وكادوات النفي في نحولم يغم زيد ولبس زيد قائما  
 وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية  
 وفي الشرطيات ادوات الاتصال والاتصال وسلبها  
 فالقضية مطلقا ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى  
 ثلاثية كلما تقدم والافتشائية نحو زيد جسم وامثاله (واعلم  
 ان الموضوع اما ذكرى هو ما يفهم من لفظ الموضوع كلما كان  
 اوجزا او يسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكل والافراد

المندرجة

المتدرجة تحت تسمى ذات الموضوع واما حقيقى هو ما يقصد  
 بالحكم عليه اصاله فرما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم  
 على ذات الموضوع و كان العنوان مرأنا للملاحظة نحو  
 كل انسان او بعضه حيوان وربما يتحدان فيما عداه مما كان  
 الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد الحكم عليه نحوز به عالم  
 والانسان كلى وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل  
 ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان الذاتى  
 عند الفارابى فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق  
 بالاعتبار الاول دون الثانى لامكان ركوبه على الجمار وصدق  
 العنوان على ذاته يسمى عقد الوضع وصدق المحمول عليه  
 باحدى الجهات الاتية يسمى عقد الجمل ولا يراد بالمحمول  
 الافراد في القضايا المتعارفة بل في التحركات نحو الانسان  
 كل ناطق \* فصل \* الجملة مطلقا موجبة كانت او سالبة  
 ان كان موضوعها المذكورى جزئيا حقيقيا سميت شخصية  
 ومخصوصة نحوز به او هذا عالم اوليس بعالم وان كان كليا  
 فان كان الحكم على العنوان من غير ان يقصد سرايته الى ذات  
 الموضوع سميت طبيعية وان امكن سرايته في نفسه نحو  
 الانسان حيوان ناطق او كلى اوليس يجنس وان كان الحكم عليه  
 مع قصد السراية الى ما تحت من الافراد الشخصية او النوعية  
 فان لم يبين فيها كمية الافراد كالا او بعضا سميت مهيمنة نحو  
 الانسان في خمس اوليس في خمس والاسميت محصورة  
 ومسورة والدال على الكمية سورا اما كلية ان حكم فيها  
 على كل فرد واما جزئية ان حكم فيها على بعض الافراد

قوله صادق

قوله ولا يراد

قوله من الافراد



فالمحصورات اربع اشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل  
ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساويا للموضوع الذكري  
او اعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق او حيوان ثم السالبة  
الكلية وسورها نحو لا شيء ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً  
نحو لا شيء من الانسان بفرس ثم الموجبة الجزئية وسورها  
نحو بعض وتصدق فباعد المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان  
انسان ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض لبس وليس  
وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع او اعم منه  
مطلقا نحو بعض الحيوان لبس بانسان فكل من الكليتين  
اخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها  
في الكيف اعني الايجاب والسلب ومباينة الجزئية المخالفة لها  
فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين عموم  
من وجه والمهملات في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية  
ولا استعمال للطبيعيات في العلوم الحكيمة الباحثة عن احوال  
اعيان الموجودات فاندتان احديهما ان لام التعريف  
في نحو قولك الانسان كذا ان جلت على العهد الخارجي  
الشخصي كانت قضية شخصية وان جلت على الجنس  
من حيث هو هو كانت طبيعية او من حيث تحققه في ضمن  
الافراد مطلقا كانت مهملات او في ضمن كل فرد كالمهو  
الاستغراق كانت كلية او في ضمن البعض الغير المعين كما هو  
العهد الذهني كانت جزئية فهي على الاخيرين سور  
وثانيتهما ان كلمة كل قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد  
الممكنة المحققة في الخارجيات او المقدرة في الحقيقات

قوله ولبس

قوله والمهملات

قوله الباحثة

قوله على العهد

قوله او من حيث

او من

او من الافراد الذهنية في الذهنيات كما اذا ضيفت الى النكرة  
 حينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعا يراد به  
 مجموع الاجزاء كما اذا ضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته  
 حينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع  
 افراد الانسان فان اريدا المجموع المشخص كانت شخصية  
 او كل مجموع او بعضه كانت كلية او جزئية عل حسب الارادة  
 \*فصل\* \*الجملية\* مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى  
 اول او وقوعه للموضوع باعتبار مكانه و وجوده في الخارج  
 تحقيقا ولو في احد الازمنة سميت خارجية كما في كل نار حارة  
 او تقديرا سميت حقيقة كما في هذا المثال وكما في كل عنقاء طائر  
 بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا او عنقاء  
 بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا او طائرا  
 في الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني اول او وقوعه  
 لما اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو في احد الازمنة  
 او تقديرا سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا بوجد  
 في الازهان بل افرض كقولنا زيد ممكن واربعة من الكليات  
 زوج وتسمى ذهنية حقيقة او ممكنة لاحتياج وجوده في الذهن  
 الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة  
 متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية  
 فقولك اجتماع النقيضين يصير مثالا ان كان بمعنى ان الاجتماع  
 الموجود المحقق في الخارج يصير في الخارج كان موجبة  
 خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية  
 صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى

قوله باعتبار

قوله سواء كان

ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج  
 يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا سلبته  
 بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى  
 ان الاجتماع الموجود في الذهن تحقفا او فرضا يصير  
 في الذهن كان موجبة ذهنية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى  
 كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر في موجبة كل  
 نوع منها معتبر في سالبة ايضا ولذا وقع التناقض بينهما  
 والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود  
 الخارجى المحقق ولو في احد الازمنة ومع موضوع الحقيقة  
 هو الوجود الخارجى المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض  
 الغير المحقق ايدا ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهنى  
 المحقق ولو في احد الازمنة او المفروض الغير المحقق فيه  
 ايدا والمراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه  
 فردا للعنوان فيدخل الجمار في مركوب السلطان في الحقيقة  
 والذهنية لا في الخارجية اذا الفعل الذى اعتبره الشيخ  
 في عقد الوضع فعل محقق في الواقع في الخارجية واعم منه  
 ومن الفعل الفرضى في الحقيقة والذهنية فالملوجبات الكلليات  
 من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها اعم من وجه  
 من الاخرين لصدق الكل فيما كان الموضوع موجودا  
 في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودين نحو كل  
 انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما  
 فيما انحصر العنوان والحكم في الخارج في بعض افراده الممكنة  
 نحو كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر ا في الفرس

قوله واذا سلبته

قوله فالوجود  
 قوله ولذا وقع

قوله فعل محقق

قوله نحو كل

وصدق

وصدق الحقيقة بدونهما فيما كان الموضوع مقدرا محضا  
 والمحمول من عوارض الوجود الخارجى نحو كل عتقاء يطير  
 وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من العقولات  
 الثابتة نحو كل انسان ممكن وكذا بين نقايضها اعنى السوالب  
 الجزئية الخارجية والحقيقية والذهنية لصدق الكل  
 فى سلب بعض الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير  
 موضوعاتها نحو بعض الفرس لبس بانسان او ضاحك  
 لافى الخارج ولا فى ذهن من الازهان وصدق الخارجية  
 بدون الحقيقية فى سلب عوارض الوجود الخارجى  
 عن الموضوع المعلوم فى الخارج نحو بعض العتقاء لبس  
 بصيرا فى الخارج وبدون الذهنية فى سلب عوارض  
 الوجود الذهنى عن موضوعاتها نحو بعض العتقاء لبس  
 بممكن فى الخارج وصدق الحقيقة بدون الخارجية فى مثل  
 بعض المركوب لبس بفرس وبدون الذهنية فى مثل بعض  
 العتقاء لبس بممكن فى الخارج وصدق الذهنية بدونهما  
 فى سلب عوارض الوجود الخارجى عن موضوعاتها نحو  
 لبس بعض النار بحارة فى الذهن (واما الموجبات الجزئيات  
 فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقية وهو ظاهر ونقيضاهما  
 بالعكس لما سبق وكل من الخارجية والحقيقية اعم من وجه  
 من انذهنية لصدق الكل فى نحو بعض الانسان حيوان  
 وصدقهما بدون الذهنية فى نحو بعض النار حارة  
 وبالعكس فى نحو بعض الانسان ممكن وكذا بين نقيضيهما  
 اعنى السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين نقيضيهما

قوله وسلب  
 العوارض

قوله وهو ظاهر  
 قوله ونقيضاهما

قوله وكذا بين

قوله ويظهر

اعني السالبة الكلية الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة  
 في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لتصدقها  
 سوالب كليات ايضا غير مثال المركوب \* فصل في العدول  
 والتحصيل \* الحلية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا  
 ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان حيوان اولبس بفرس والا  
 فعدولة الموضوع او المحمول والطرفين نحو اللاحي جاد  
 والعقرب لاعالم او اعنى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها  
 وتسمى السالبة بسيطة والفرق بين الموجبة المعدولة  
 المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي اما اللفظي  
 فبان الغالب في العدول مثل لا وغير وفي السلب مثل لبس  
 وتقديم رابطة الايجاب على اذاة السلب في المعدولة نحو  
 زيد هو لبس بقاء وتأخيرها في البسيطة نحو زيد لبس  
 هو بقاء وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها  
 واما المعنوي فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول  
 العدمي وهو ربط السلب والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول  
 الوجودي وهو سلب الربط وايضا السالبة البسيطة من كل  
 نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية اعم مطلقا من موجبة  
 المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على  
 تحقق الوجود المتبرع موضوعه في الواقع بخلاف سالبة  
 فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة  
 المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقا وانفك عنه  
 المحمول فيه نحو كل انسان لبس بفرس او لافرس وبدونها  
 فيما عداه سواء امكن الموضوع ولم يوجد في الخارج تحقيقا

قوله بتقديم

قوله يتوقف

نحو

نحو لاشئ من العناء يحسم في الخارج اولم يمكن نحو لبس  
 شريك الباري تعالى يصيرا في الخارج ومن الحقيقة مع  
 موجبها المعدولة فيما امكن الموضوع وانفك عنه المحمول  
 على تقدير وجوده في الخارج نحو العناء او الفرس لبس بكاتب  
 او لا كاتب في الخارج وبدونها في عالم يمكن كما في سلب العوارض  
 الخارجية عن المحالات نحو لاشئ من الشريك ببصير  
 في الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبها المعدولة  
 فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا او تقديرا وانفك  
 عنه المحمول فيه نحو الاربعة ليست بفرد او لا فرد في الذهن  
 وبدونها في عالم يوجد في الذهن بذاته بل بواسطة الفرض  
 نحو لاشئ من المحالات ببصير في الذهن او بوجود في نفسه  
 ومن الذهنية الفرضية مع موجبها المعدولة فيما وجد  
 الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول  
 فيه كما في هذا المثال وبدونها في عالم يوجد في الذهن أصلا  
 نحو لاشئ من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة  
 النسطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد الموضوع  
 وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة  
 المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو لبس  
 الانسان لاناطقا والانسان ناطق (تنبيه) قديحكم بثبوت  
 حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع التقيضين هو  
 لبس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وبها المتأخرون  
 موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة  
 واعم من الموجبة المعدولة المحمول بحيث تصدق عند عدم

قوله فيما وجد

قوله لاشئ

قوله لكنها

الموضوع ايضا دون المعدولة المحمول لكنهما في التحقيق  
 موجبة معدولة المحمول من الذهنية فيقتضى صدقها  
 وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فان  
 وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة  
 الذهنية وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع  
 في الذهن حال الحكم \* فصل \* الجملة مطلقا لا بد لنسبتها  
 الاليجائية او السلبية من كيفية الضرورة واللا ضرورة  
 والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك  
 الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين في الجملة كيفية  
 النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا فوجهة ومابه  
 البيان من اللفظ الدال على الكيفية او حكم العقل بها  
 مطابقين للمادة او غير مطابقين جهة وكتب للموجهة كما  
 يكون يعين مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة  
 للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية  
 مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما في الخارج تحقيقا  
 في الخارجية او تقديرا في الحقيقية اوفي الذهن في الذهنية  
 تسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان او ليس  
 بفرس بالضرورة مادام موجودا ولا شيء من المحالات يبصر  
 في الخارج بالضرورة مادام معدوما فيه او بضرورتها مادام  
 وصف الموضوع فشرطة عامة اما بمعنى ان النسبة ضرورية  
 بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف  
 ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع اوليس  
 بساكتها بالضرورة مادام كاتب اى بشرط الكتابة في ذلك

قوله انعقاد

قوله مادام

قوله بشرط  
الوصف

الوقت

الوقت او بمعنى انها ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن  
 للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة  
 مادام **ك** اتبا فين المعنيين عموم من وجه اذ يتقاربان  
 في هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذي له  
 مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نحو كل انسان  
 حيوان وكل منخسف مظلم او بضرورتها في وقت معين  
 عينه الحائكم من بين اوقات الموضوع فوقتية مطلقة او في وقت  
 مالم يغنيه وان كان متعينا في نفسه فتنتشر مطلقة نحو كل فر  
 منخسف لوليس بمضى بالضرورة وقت الحيلولة او في وقت  
 ما من اوقلة او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة كمثال  
 للضرورية او مادام الوصف فعمومية عامة كمثال للمشروطية  
 او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل اذ لا وابدأ او في احد  
 الازمنة ولو مرة فطلقة عامة نحو كل حيوان متغفس  
 بالفعل لو لمكانها بمعنى سلب الضرورة الذاتية عن جانبها  
 المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان  
 العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعلم الجهات  
 الامكان العام ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة  
 لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين اعم من وجه  
 من الدوام الذاتي وان كان اخص مطلقا من الدوام الوصفي  
 وكل من الضرورتين الوقتيتين اعم من وجه من الدوامين  
 واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط  
 الوصف اعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع  
 اوقات الذات من الضرورة والدوام اخص مطلقا بما في بعضها

قوله فيما كان

قوله **ك**  
منخسف

قوله او بدوامها

ازلا وابدأ

كل انسان

قوله



كما ان مافي وقت مخصوص اخص من لماما في مطلق الوقت  
 وقد تقيد بالادوام الذاتي المشروطة والعرفية العائمان  
 قسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب  
 محرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتبا لادائما بحسب  
 الذات والوقتتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسحق وقتية  
 ومنشورة ووجوبية لادائمة نحو كل فر منخسف بالضرورة  
 وقت الحياولة اوفى وقت ما وبالفعل لادائما وقد تقيد المطلقة  
 العامة والتمكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق  
 قسميان وجودية لا ضرورية وبمكنة خاصة نحو كل  
 حيوان متغفس بالفعل او بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية  
 وكثيرا ما يكن في الممكنة الخاصة بعارة اخرى بان يقال  
 كل حيوان متغفس بالامكان الخاص لان الامكان الخاص  
 هو سلب الضرورة الذاتية عن طرق النسبة معا وهذه المسح  
 من كلت من حكمين بمحيطين متوافقين في الموضوع الحقيقي  
 والمحمول والكمية من الكمية والجزئية متخالفين في الكيفية  
 من الايجاب والسلب لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة  
 واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقين للبسيطة المقيدة بمسا  
 في الموضوع المحمول والكمية متخالفين لهما في الكيفية  
 (واعلم ان ههنا وجهان اخران فيما يتعلق اليها في ابواب  
 التناقض والعكس والاختلافات قلنا الجملة ان حكم فيها  
 بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية اوفى وقتها  
 فقط لعة منشورة اوفى بعض لوقات وحيث الموضوع تخينية  
 مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب

قوله في الموضوع

المخالفة

المخالف فتسمى حينئذ ممكنة او بسلب الضرورة في وقت معين  
 عنه فممكنة وقتية او في وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست  
 بسائط غير مشهورة وقد تقيد الحينية المطلقة بالادوام الذاتي  
 فتسمى حينئذ دائمة وهذه ممكنة غير مشهورة ويمكن  
 مركبات آخر اذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية باللا ضرورية  
 الذاتية و ماعدا الدائميتين بالادوام الذاتي كما يمكن تقييد  
 ماعدا المشروطة العامة باللا ضرورية الوصفية و ماعدا  
 العائنين بالادوام الوصفي و ماعدا الوقتية او المنتشرة  
 المطلقة باللا ضرورية الوقتية المعينة او غير المعينة وان لم يعتبروا  
 جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم على الضرورة الناشئة  
 عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو ان يكون  
 ذات الموضوع وماهية آية عن انفكالك النسبة بحيث لو فرض  
 الانفكالك انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب  
 لذات الاربعة والانقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون  
 ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكالك الزوجية لم يلزم الانقلاب  
 بل غاية ما يلزم ان لا تكون موجودة في شئ من الخارج والذهن  
 ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدهما مقتضى ماهيتها  
 فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف  
 على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود  
 نحو الله تعالى عالم اوحى بالضرورة بخلاف السلب  
 الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية  
 عن الانسان مثلاً وجواباً ذاتياً اذ لا يكون فرساً بالضرورة  
 سواء وجد في الخارج او في الذهن او لم يوجد في شئ منهما

قوله و ماعدا  
 قوله والمنتشرة

قوله نحو

قوله بشرط

ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا  
وتطلق على الضرورة بشرط المحمول الواقع فحوز بدقائم  
بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل وليس بقاعد بالضرورة  
بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل اذا لم يكن بعد تحققه بعلمه  
الموجبة في وقت لا يمكن ان لا يقع في ذلك الوقت وان كان  
فعلا اختياريا لا يلجأ اليقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو  
بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت لا بدونه فالضرورة  
بشرط المحمول مساوية للفعل فلهم ضرورات ست  
الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية  
اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية  
والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة  
والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق  
الضرورة شامل لكل والوجوب الذاتي يختص بالاولى  
والوجوب بالغير بما عداها فان سلب عن الطرف المخالف  
الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي او مطلق  
الضرورة فالامكان وقوعي ويسمى امكانا بحسب نفس الامر  
او الضرورة الذاتية فالامكان عامي او الضرورة الوصفية  
فالامكان حيني او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقعي  
او الضرورة في وقت ما فالامكان دواحي وكل منها اما امكان  
عام كما سبق واما خاص ان سلبت الضرورة المأخوذة  
في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامي امكانا  
خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق  
الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين

الى النسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا  
 وهو الامكان الصرف الحالى عن جميع الضرورات بخلاف  
 البواقى فان احاطت فيها قد يشمل على ضرورة ما واكلها  
 الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان على سلب  
 الضرورة الذاتية والوصفية والوقية عن الطرفين وان  
 وجدت للضرورة بشرط المحمول في احدهما ويسمى امكانا  
 اخصى \* فصل \* الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال  
 التالى للمقدم او انفصاله عنه لاقلة معلومة توجبه كعلية  
 المتقدم للتالى في المتصلة او تنقيضه في المنفصلة او مطلوبته  
 لاحدهما او مطلوبتيهما لعل واحد او بسلب ذلك الوجوب  
 سميت المتصلة لزمية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم  
 ان يكون النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا  
 والمنفصلة عنادية نحو لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا  
 واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون زوجا او منفصلا  
 عتساوين وان حكم فيها باتفاق الاتصال او الانفصال  
 من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميت  
 اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل  
 واما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء  
 موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يتحكم فيه باتفاق  
 التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب ذلك الاتفاق  
 ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو  
 ما يتحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم قرنا  
 وان لم تصدق في نفسه او بسلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية

قوله وهو  
 قوله واكلها

قوله كعلية

قوله باتفاق

عامة كما في قولنا كلما كان الفرس كاتباً فالإنسان ناطق  
 ثم المنفصلة مطلقاً ان كانت حاكمة بالانفصال في الصدق  
 والكذب معا وبسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية  
 كما سبق او في الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع نحو  
 اما ان يكون هذا الشيء حجراً او شجراً او في الكذب فقط  
 او بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشيء لا حجراً  
 ولا شجراً وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل  
 للمنفصلة الحقيقية بخلاف قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام  
 الثلاثة في العملية المرددة المحمول بل في مطلق التردد  
 اذا التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون  
 بين المفردات المحمولة على شيء كما في الحملات المرددة  
 المحمول وفي التقسيمات وغير المحمولة كما في سائر القيود والكل  
 لا يخلو عن احدها في الاغلب وقد يكون كل من هذه  
 المنفصلات ذات اجزاء ثلثة فصاعداً نحو العديد اما زائد  
 او ناقص او مساو بخلاف المتصلات ثم الحكم في الشرطية  
 مطلقاً ان كان على جميع الازمان والامضاءات الممكنة الاجتماع  
 مع المقدم وان كانت متمنعة في نفسها فكلية اما موجبة وسورها  
 في المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو  
 دائماً والبتة واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة ودائماً  
 لبس او على بعضها المطلق لجزئية اما موجبة وسورها فيهما  
 نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون  
 او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة  
 الحمل في السنة الآتية كان كذا والافهولة كالمصدرية بلفظ

قوله في الصدق

قوله والكل

قوله كل من

قوله العدداً

ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هنالك فيجربى  
 فيها المحصورات الاربع وما فى حكمها ايضا لكن فيها باعتبار  
 ازمان المحكوم عليه اوضاعه وفى الجمليات باعتبار افراد  
 وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا  
 للمقدم او اعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما  
 تباين كلى ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلى  
 والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق فى مادة لم تصدق  
 فيها موجبة الكلية وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة  
 فيما كان بينهما تباين كلى ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما  
 مساوات ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساوات  
 والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق فى المواد التى  
 كذب فيها سالبته الكلية وطرفا الشرطية فى الاصل قضبتان  
 اما حليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كذا ثبت انه  
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن  
 النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة او منفصلتان نحو  
 كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يلزم  
 انه دائما اما ان يكون منقسميا بمتساويين او لا يكون او مختلفان  
 فهذه ستة اجسام الان ادوات الاتصال والانفصال  
 اخرجهما عن جد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان  
 نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبتان نحو  
 كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفان بان يكون المقدم  
 كاذبا والتالى صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا او بالعكس  
 عكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة

قوله لكن

قوله لا تصدق  
قوله مختصة

قوله بغير

قوله بتقديم

قوله هو وضع

قوله فلا يصدق

اللزومية لا تصدق في الرابع بل مختصة بالثلاثة الاولى  
كما ان مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية او الجزئية منها مختصة  
بالصادقين او بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت  
او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المتصلة الحقيقية  
مختصة بالمتخلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقتين  
ومن مانعة الحلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفي  
المحصلة والمعدولة اما موجبتان كما سبق او سالبتان نحو  
كل ما تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او مختلفتان  
نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا ولا عبرة في ايجاب  
الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل بوقوع  
الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب  
ايجاب وبسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظي  
بتقديم اداة السلب على اداة الشرط في السالبة نحو ليس  
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود (تنبيه) كل حكيم  
لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال فيئنهما لزوم  
جزئي على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده مع الاخر  
وان لم يجتمعا في الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العقلاء  
فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت  
من الاتفاقية وكل حكيم لا يلزم من فرض انفكلك احد هما  
عن الاخر محال فليس بينهما لزوم كلي وان لم ينفك احد هما  
عن الاخر ابدا كمناطقة الانسان وناهية الجمار لجواز  
الانفكلك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده بدون  
الاخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية

وان

قوله وكذا الكلام

قوله كما تحقق

قوله فسفسطة

قوله وهو غير

وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية  
والجزئية وما قال الكاتبى من ان بين كل شئين حتى النقيضين  
لزوما جزئيا بغيره ان من الشكل الثالث بان يقال كما تحقق  
النقيضان تحقق احدهما وكما تحقق النقيضان تحقق الآخر  
فقد يكون اذا تحقق احدا النقيضين تحقق النقيض الآخر  
فسفسطة لان الاصغر والاكبر ان قيدا بقيد وحده فسدت  
المقدمتان وان قيدا بقيد مع الآخر او في ضمن المجموع صحتا  
وصحت النتيجة لكن اللازم حيث قد يكون اذا تحقق احدا  
النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه وهو غير المطلوب  
وكذا اذا لم يقيد ابقيد لان المقدمتين حيث انما قصدان  
اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني فهما مقيدان به معنى والا  
لبطل انعكاس الموجبة الكلية للزومية الى الموجبة الجزئية  
اللزومية وسيتضح \* فصل في التناقض \* وهو اختلاف  
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع  
صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط التناقض في الكل باتحاد  
القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به وقبورهما  
المحسوسة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة  
وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه  
لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فإما كان الموضوع  
اولا يقدم اعم نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان  
بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه لبس بانسان ونحو  
كما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما لبس اذا كانت  
مضيئة فالشمس طالعة وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت



طالعة وقد لا يكون فالناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة  
 المخصوصة وبالعكس والموجبة الكلية هو السالبة الجزئية  
 والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما بحسب الجهة  
 فالناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالف لها في الكيف  
 والدائمة هو المطلقة العامة والمشرطة العامة هو الحينية  
 الممكنة والعرفية العامة هو الحينية المطلقة والوقفية المطلقة  
 هو الممكنة الوقفية والمباشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة  
 \* واما نقايض المركبات فهو المفهوم المرددين نقضي جزئها  
 فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام  
 كاتباً لادائماً قولك اما بعض الكتاب ليس بمتحرك الاصابع  
 بالامكان الحيني واما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالدوام  
 الذاتي وبسهل ذلك يستحقق نقايض البساط على ما سبق  
 لكن التزديد في نقايض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل  
 فرد فرد بمعنى ان كل فرد لا يتخلو عن حكمي نقضهما  
 على ان يكون حلية كلية من جهة المحمول لا بالنسبة الى نفس  
 النقيضين الغضبتين التليتين على ان يكون منفصلة مانعة  
 الخلو كما في نقايض المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة  
 مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتاً لبعض الافراد دائماً  
 مسلوباً عن البعض الاخر دائماً كما في بعض الجسم حيوان  
 بالفعل لادائماً وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشي من الجسم  
 بحوان دائماً واما كل جسم حيوان دائماً بخلاف تلك  
 الجملة المرددة المحمول اذ كل جسم لا يتخلو عن دوام  
 الحيوانية او دوام اللاحيوانية فهي صادقة مع كذب الاصل

قوله هو السالبة

قوله هو الممكنة

قوله كما في

قوله وهو كاذب

قوله بخلاف

ونقيض

ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له  
في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والنكم كما ان نقيض  
الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال  
وفي النوع من الزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف  
والنكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة رفعه  
وان اطلقوه مجازا على ما يساوى النقيض الحقيقي ولذا جعلوا  
الاطلاق العام نقيضا للدوام الذاتي مع ان نقيضه الحقيقي  
رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين  
المفردين عدولا وتخصيلا بحيث لا يصدقان معا على شيء  
واحد ولا يرتفعان معا عن موجود في طرف الثبوت وان جاز  
ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والملائكة فيسمى  
كل منهما نقيضا للآخر كما سبق في باب الكليات واما النقيضان  
بالمعنى الاول فلا يجتمعان ولا يرتفعان لاعتن موضوع  
موجود ولا عن موضوع معدوم \* فصل في العكس المستوي  
وهو تبديل احد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل  
وصدقه في جميع المواد وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة  
للاصل الحاصلة بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات  
لعدم امتياز احد جزئيهما عن الاخر بالطبع ولا فائدة  
في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد لبس الاعكس الجمليات  
والمتصلات الزومية فالوجبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس  
الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول  
او التالي اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة  
فالمسجد مضي ولا يصدق عكسهما الكلي بل الى موجبة

قوله وقد يطلق

جزئية فقط في الدائمتين والعامتين تنعكسان الى حينية  
 مطلقة فاذا قلت كل انسان او بعضه حيوان باحدى  
 الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام الذات  
 او مادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان  
 انسان بالفعل حين هو حيوان ومن الخاصتين الى حينية  
 لادائمه ومن الوقتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى  
 مطلقة عامة ولاعكس للممكنين على مذهب الشيخ في عقد  
 الوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها في الدائمتين  
 الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية  
 ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي  
 في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكبة السوالب  
 ولاعكس للبواقي التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها  
 الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة  
 لهما في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكسها  
 عكسا مستويا او عكس نقيض ثابت بالخلف وهوان يضم  
 نقيض العكس الى الاصل لبتنظم قياس منتج لنا في الاصل  
 وعدم انعكاسها رأسا او الى ما هو اخص من عكسها ثابت  
 بالخلف في بعض المواد (فان قلت فلاعكس للموجبة المتصلة  
 ايضا اصدق الاصل بدون العكس في قولنا كلما نحقق  
 النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما  
 مع الاخر يصدق عكسه الجزئي لكن ذلك التقدير من الاوضاع  
 الممتعة الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن (قلت لما كان تالي  
 الاصل مقيدا بقييد مع الاخر او في ضمن المجموع كما عرفت

قوله على مذهب

كان

قوله كان ذلك

كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم المحال لامن الاوضاع  
 الممتعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال (فائدة) لما كان  
 مطلق العكس مستويا كان اوعكس نقیض لازما للاصل  
 ففی انعكس الاعم من بین هذه القضايا انعكس الاخص منها  
 ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم \* فصل \*  
 فی عكس النقیض هو عند القدماء جعل نقیض المحكوم به  
 محكوما عليه ونقیض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق  
 والكيف وحكم الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا  
 حكم السوالب فی العكس المستوی وبالعكس فالموجبة الكلية  
 تنعكس الى نفسها فقولك كل انسان حيوان ينعكس الى  
 قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية  
 الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرقية عامة جزئية والسالبة  
 كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل  
 المذكور وعند المتأخرين هو جعل نقیض المحكوم به محكوما  
 عليه وعین المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون  
 الكيف حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك  
 لاشئ من الا لحيوان بانسان وحكم الموجبات ههنا ايضا  
 حكم السوالب فی العكس المستوی لكن بدون العكس  
 فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوی  
 واما السوالب فكلية كانت او جزئية تنعكس الى موجبة  
 جزئية فمن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقبتين  
 والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية  
 تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس للبواق من الحملات

قوله وبالعكس

قوله على  
 التفصيل

قوله والشرطية  
 قوله ولا عكس

والشرطيات \* الباب الرابع في صور الأدلة والحجج \* الدليل  
قول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به  
التصديق بقضية أخرى ولو في الأدعاء ظاهراً سواء كان له  
استلزام كلي لتلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة اجنبية  
أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين  
أو الظن كما في الإشارات أو غيرهما كما في السفسطة وتلك  
القضية المكتسبة تسمى مطلوباً ومدعى ونتيجة له وقد تطلق  
النتيجة على إخص القضايا اللازمة له والقضية التي يتوقف  
صحتها على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزءاً منه  
كالصغرى والكبرى أو خارجة عنه كالمقدمة الأجنبية  
والغريبة وكالحكم الضمني بإيجاب صغرى الشكل الأول  
وكلية كبراه ونحوهما وقد تخص المقدمة بالقضايا الأجزاء  
وقد تطوى بعضها لظهورها وإشار إليها بلفظ وصحة  
الدليل مشروطة بصحة مادته وصورته أما صحة الصورة  
فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد وأما صحة المادة  
فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها  
مع الصورة الصحيحة إلى العلم المطلوب فلا يصح المادة الغير  
المرتبطة كزوجية الأربعة بالنسبة إلى حدوث العالم ولا المادة  
التي لا يمكن أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية  
في البرهان إذ لا يكتسب اليقين إلا من اليقين ولا المادة التي  
لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليه  
دوراً معاً كما في الاستدلال بأحد المتضايقين على الآخر  
أو علمت بعده كمواد الأدلة المشتملة على المصادر بلا دور

قوله ولو  
في الأدعاء

قوله وقد تطلق

قوله أو يشار

قوله كما  
في الاستدلال  
قوله كمعاد

باطل

قوله في الظروف

قوله هي مقدمة

قوله وقسم

باطل اولم يعلم اصلا كواد الادلة التي تدور عليه دورا باطلا  
اذ العلم الكاسب علة تجب تقدمها على المعلول المكاسب  
فالدليل اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس  
وسيمى تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة  
الاجنبية هي مقدمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى  
القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في القياس المساواة كقولنا  
الدورة في الحققة والحققة في البيت فالدورة في البيت بواسطة  
صدق ان ظرف الظرف ظرف في الظروف الخارجية وكما  
في الادلة النتيجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف  
كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه  
انما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم  
وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا سبق هذا  
الدليل لدعوى ان كل انسان رومى كما تكذب في قياس  
المساوات في نحو اجتماع النقيضين في الذهن والذهن  
في الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة القريبة هي  
مقدمة خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا  
المأخوذة في غير موافقة لهما في الاطراف وهو الادلة  
المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم  
لانه حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه انما يستلزمه  
بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وقسم  
غير مستلزم كلياً وان استلزم العلم به لظن بالنتيجة بناء على  
ان حصول الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستلزام  
الكلي بينهما كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم

مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع أكثر جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس وغيرهما مملأين من الحيوانات كذلك ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا بعلية الجامع اما بالدوران هو ترتيب الشيء على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الاول دائرة والثاني مدارا كان يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه وجودا كما في البيت وعدما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كان يقال علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب تعالى فتعين الاول فظهر ان الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة (واعلم ان نتيجة الدليل تابعة لخص مقدماته بالمعنى الاعم كيفما وكما وعلمنا \* فصل \* القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته والمراد من الاستلزام الذاتي ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوي في الاشكال الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشغل على مادة النتيجة وضورتها معا او صورة تقيضها بمعنى قياسا استثنائيا والمشتغل على صورتها مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث وعلى صورة تقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا

قوله كيفا وكما  
قوله يستلزم

حادثا

حادثا والمقدمة التي ربما تصدر بكلمة لكن مقدمة استثنائية  
 مطلقا وواضحة في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة  
 الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط يسمى اقترانيا  
 كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث  
 والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغروا المحكوم به حدا اكبر  
 والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى  
 والجزء المتكرر المشترك بين الصغرى والكبرى حدا اوسط  
 لتوسطه بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبوافي  
 او لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها  
 والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حلا  
 او وضعاعلى سمي شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى كيفا وكا  
 ضربا وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى  
 على ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر \* فصل  
 القياس الاستثنائي مطلقا لا يتركب من حليتين بل من حليلة  
 وشرطية او من شرطيتين وهو يجمع اقسامه بين الانتاج  
 وشرط انتاجه ككون المقدمة الشرطية موجبة لزومية  
 لو عتادية وكون احدى مقدمتيه كلية باعتبار الازمان  
 والاوزان ان لم يتحد حكمهما في الوقت والوضع والافتيح  
 بدون كلية شئ منها كقول المنجم اذا اقترن السعدان في هذه  
 السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه  
 اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فيكون غالبا ان شاء الله تعالى  
 فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج  
 عين التالي دون العكس واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض

قوله ربما

قوله والمقدمة

قوله وانذا

قوله ان لم يشتمل

قوله القياس

قوله كلية

قوله ان لم يتحد



المقدم دون العكس وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية  
وحلية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كذا ثبت انه كلما  
لم يكن حادثا لم يكن متغيرا يثبت انه كلما كان متغيرا كان حادثا  
لكن ثبت الشرطية الواقعة مقدما فيثبت الواقعة تاليا ولكن  
لم يثبت الواقعة تاليا فلا يثبت الواقعة مقدما وان كانت  
منفصلة حقيقة فاستثناء عين اي الجزئين ينتج نقيض الآخر  
كقاعدة الجمع نحو هذا الشيء اما حجر او شجر لكنه حجر فليس  
بشجر او لكنه شجر فليس بحجر واستثناء نقض ايهما ينتج  
عين الآخر كقاعدة الخلو نحو هذا اما لا حجر ولا شجر لكنه حجر  
فيكون لا شجرا او لكنه شجر فيكون لا حجرا \* فصل الاقتراني  
ان تركيب من حليات صرفة يسمى اقترانيا حليا كما تقدم  
والافشرطيا سواء تركيب من متصلتين نحو كلما كان العالم  
متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الوجوب تعالى وكلما كان  
ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا  
او من منفصلتين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات  
اولا يكون والثاني اما ان يكون ممكنا بالذات او ممكنا بالذات ينتج  
ان الشيء اما ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات او ممكنا  
بالذات او من متصلة وحلية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا  
غير لازم وكل ممكن غير لازم فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا  
كان حادثا او من منفصلة وحلية نحو الموجود اما واجب  
بالذات او مالا يقتضي ذاته شيئا من الوجود والعلم  
وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب  
بالذات او ممكن او من متصلة او منفصلة نحو كلما لم يكن الشيء

قوله لكن ثبت

قوله كان  
ممكنا غير لازم

واجب

واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى الوجود وما لا يقتضى ذاته  
الوجود اما يمكن او ممتنع ينتج انه كالم يكن الشيء واجبا بالذات  
فهو اما يمكن او ممتنع فالافتراض الشرطي خمسة اقسام  
وكل من الافتراض الجملي والشرطي ان كان الحد الاوسط فيه  
محكوم به او عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى او لآخر  
طرفيها فهو افتراض متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن  
كذلك بل من متعلقات احدهما فغير متعارف كالجملي  
فكقولنا الدرة في الصدف وكل صدف جسم فالدرة في الجسم  
واما الشرطي فكقولهم كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت  
في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذاته انها  
كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف  
من الاشكال الاربعة بشروطها كالتعارف (واعلم ان غير  
المتعارف ان اتحد فيه محمولا للصغرى والكبرى فله نتيجتان  
احدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته  
والاخرى باسقاط احد المحمولين فيها وهي الصادقة فيما  
صدمت المقدمة الاجنبية لافما كذبت فذلك القياس بالنسبة  
الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة الى النتيجة  
الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي اختلف فيه  
المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاشنان نصف  
الاربعة قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف  
لنصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد  
نصف الاربعة لكنه غير منتج له ككذب المقدمة الاجنبية العاقلة  
بان نصف النصف نصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل

قوله سواء لنفس

قوله ويتألف

عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة  
 على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا  
 التبيذ كالخمر والخمر حرام قياسا غير متعارف مستلزم لذاته  
 ان التبيذ كالخمر وتمثيل بالنسبة الى دعوى ان التبيذ حرام  
 (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته كقياس  
 المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب  
 كما في القياسات الخفية للبداهيات كما ستأتى \* فصل القياس  
 الاقتراضي المتعارف حليا كان او شرطيا ان كان الحد  
 الاوسط فيه محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى  
 فهو الشكل الاول او بالعكس فهو الشكل الرابع ومحكوما به  
 فيهما فهو الشكل الثاني ومحكوما عليه فيهما فهو الشكل  
 الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبعي بين الاتاج  
 والوافي نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو  
 ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بضم نقض  
 النتيجة الى احدي مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الاتاج  
 لما يتناقى المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين  
 (واما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدي مقدمتيه  
 الى عكس الاخرى مستويا واحدا العكسين الى الاخر لينتظم  
 قياس معلوم الاتاج لتلك النتيجة او لما يتعكس اليها او بعكس  
 الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك  
 واحدا العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل اخر  
 ولكل من الاشكال الاربعه شروط اما الشكل الاول فشرط  
 اتناجه كيف يجب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف

قوله لا بطريق

قوله محكوما به

قوله فشرط

النتائج

النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما فضروره النتيجة  
 للمحسورات الاربع اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف  
 النتائج الضرب الاول مؤلف من موجبتين كلتین ينتج  
 موجبة كلية وقد تقدم مثاله في الحظي والشرطي الثاني  
 من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية نحو كل مخلوق  
 صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولا شيء من المصادر  
 بالاختيار بقديم ينتج انه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو ذلك كان  
 صادرا بالاختيار كان حادثا ولبس البتة اذا كان حادثا كان  
 قديما ينتج انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما  
 الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية  
 كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية  
 الرابع من المختلفين في الكيف والكم والكبرى سالبة كلية  
 ينتج سالبة جزئية كمثال الضرب الثاني اذا جعل الصغرى  
 موجبة \* جزئية واما الشكل الثاني فشرط اتجاها اختلاف  
 مقدمته في الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد  
 احدهما ايضا فضروره النتيجة للسالبين فقط اربعة مرتبة  
 على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى الاول من كلتين  
 والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولا شيء من القديم  
 بمؤلف فلا شيء من الجسم بقديم الثاني من كلتين  
 والصغرى سالبة نحو لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم  
 بسيط فلا شيء من الجسم بقديم يتجان سالبة كلية بالخلف  
 وبعكس المقدمة السالبة وحدها في الاول ومع بعكس الترتيب  
 والنتيجة في الثاني الثالث من المختلفين كيفا وكما والصغرى

موجبة جزئية كمثل الضرب الاول ايضا الرابع منها  
والصغرى سالبة جزئية كمثل الضرب الثاني يتجان سالبة  
جزئية بالخلف وبمعكس الكبرى في الاول \* واما الشكل الثالث  
فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه  
الاختلاف بدون احدهما ايضا فضروره الناتجة للجزئيتين  
فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى  
مع شرف انفسها (الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف  
جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة  
جزئية لا كلية لجواز كون الاصغرى اعم من الكبرى ( الثاني  
من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شيء  
من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة  
جزئية لا كلية لما تقدم ( الثالث من موجبتين والصغرى  
جزئية ينتج موجبة جزئية ( الرابع من المختلفتين كيفا وكما  
والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج هذه الاربعة  
ثابت بالخلف وبمعكس الصغرى ( الخامس من موجبتين  
والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبمعكس الكبرى  
مع عكس الترتيب والنتيجة ( السادس من المختلفتين كيفا  
وكما والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط  
\* واما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب مقدمتيه مع كلية  
الصغرى او اختلافهما كيفا مع كلية احدىهما للاختلاف  
فضروره الناتجة لما عدا الموجبة الكلية ثمانية ( الاول  
من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم مؤلف  
اقبض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم

قوله لجواز

قوله لما تقدم

قوله لما تقدم

الثاني

الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية  
 الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وإنتاج  
 هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المتبع  
 لما ينعكس الى النتيجة الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج  
 سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل  
 الاول الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية  
 ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً السادس منها  
 والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى  
 ليرتد الى الشكل الثاني السابع منها والصغرى موجبة كلية  
 ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث  
 الثامن منها والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية  
 بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المتبع لما ينعكس  
 الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقد حصر  
 القدماء ضروريه الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة  
 الجزئية الى نفسها في الخاصتين لكن في الاقبسة الاقترانية  
 الشرطية منحصرة فيها وفاقا \* فصل \* في المختلطات  
 للشكل الاول والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية  
 الصغرى بان لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها  
 واما نتيجتهما فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربعة  
 هي المشروطتان والعرفيتان بل غيرها فالنتيجة فيها  
 كالكبرى في الجهة من غير فرق وان كانت احدهما فهي  
 في الشكل الاول كالصغرى وفي الشكل الثالث كعكس  
 الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة

قوله محذوفا

قوله ان لم يوجد

المخصوصة بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد  
في الكبرى قيد الادوام والا فيضم اليه لادوام الكبرى  
فالمجموع جهة نتيجهما فنتيجة المؤلف من المشروطتين  
مشروطة في الشكل الاول وحلية مطلقة في الشكل الثالث  
ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الاول  
وحينية مطلقة في الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة  
والكبرى المشروطة الخاصة وجودية لادائمة فيهما (واعلم  
ان الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة من الضرورة  
الذاتية دوام ذاتي ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي  
ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتي ومن الضرورة المنشرة  
اخلاق منشرو الباقي بعد حذف الادوام واللا ضرورة  
الذاتيتين جهة البسيطة المعقدة بهما الشكل الثاني شرط  
انتاجه بحسب الجهة امران كل منهما احد الامرين الاول  
صدق الدوام الذاتي على صغراه بان تكون ضرورية  
وادائمة مطلقتين لم يكون كبراه من العضايا الست المنعكسة  
السوالب وهي الدائمات والعنايات والخاصات الثاني  
ان لا يستعمل الممكنة فيه الامع الضرورية المطلقة ومع الكبرى  
احدى المشروطتين العلية والخاصة واما نتيجه قديمة  
مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدي مقدمتيه والا  
فبالصغرى محذوفا عنها قيد الادوام واللا ضرورة  
والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوصة بالصغرى  
او مشتركة بينهما وبين الكبرى وسواء كانت وصفية او وقتية  
او منشرة \* الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة مور خمسة

قوله وسواء

احدها

احدها فعلية المقدمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه  
 منعكسة وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب  
 الثالث والعرفى العام على كبراه ورابعها كون كبرى  
 الضرب السادس من القضايا المنعكسة وخامسها كون صغرى  
 الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه  
 العرف العام واما النتيجة فهي فى الضربين الاولين كعكس  
 الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغراهما او كان  
 القياس من الست المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة  
 وفى الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي  
 على احدى مقدمتيه والا فكعكس الصغرى وفى الضرب  
 الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام الذاتي على كبراهما  
 والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه انلادوام وفى الضرب  
 السادس كنتيجة الشكل الثانى الحاصل بعد عكس الصغرى  
 وفى السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس  
 الكبرى وفى الثامن كفكس نتيجة الشكل الاول الحاصل  
 بعد عكس الترتيب كما عرفت \* فصل \* فى الافتراضات  
 الشرطية وقد عرفت انها خمسة اقسام القسم الاول ما يتركب  
 من متصلتين وهولئله انواع لان الحد الاوسط اما ان يكون  
 جزءا تاما من كل منهما اى مقدما بكماله او تابيا بكماله فى كل  
 منهما واما ان يكون جزءا ناقصا من كل منهما بان يكون  
 محكوما عليه اوبه فى المقدم او التالى واما ان يكون جزءا تاما  
 من احديهما وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفى  
 احديهما شرطية متصلة او منفصلة النوع الاول وهو



المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس  
 الجلبسات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه  
 الالاشلة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة  
 كل ضرب لآخر مقدمته في الكيف والكم والجهة  
 من اللزوم ان تركيب من اللزومتين او الاتفاق ان تركيب  
 من الاتفاقيتين او من المختلفتين وفي خصوص الاتفاق  
 وعمومه الا في صورتين احديهما ان يكون الاتفاقية العامة  
 كبرى في الشكل الثاني وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة  
 صغرى النتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة  
 فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركيب من المختلفتين  
 فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ماله الى القياس  
 الاستثنائي المشروط بها كاي شيء فان كان من الضروب  
 الناتجة للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين  
 لزومية وان يكون الاوسط تابعا في اللزومية وان كان  
 من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران احدهما  
 ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية وثانيتهما احد الامرين  
 هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت صغرى  
 الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف  
 من الاتفاقيتين او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو  
 العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون  
 قياسا والجواب عنه بان المعبر في القياسية هو الاستلزام  
 الذاتي لا الافادة فاسم لان الترتيب المذكور ليس بنظر  
 والنظر معبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس

قوله فان كان

قوله وقعت

والحق

والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف  
 من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل  
 مع ان المؤلف من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل  
 الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه واما ما اورده الشيخ  
 من الشك على المؤلف من اللزوميتين من الشكل الاول  
 بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا  
 كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفع بمثل ما قد منا  
 من ان الاوسط مفيد بقيد في ضمن الفردية فحينئذ كذبت  
 الكبرى لا بما اشار اليه في الشفا من ان الصغرى كاذبة  
 بحسب نفس الامر صادقة الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما  
 ولا بما قيل ان حلت الكبرى على اللزومية كذبت كلية  
 لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا  
 الوضع وان حلت على الاتفاقية اتنى شرط الانتاج من كون  
 الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى  
 عددية الاثنان لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها  
 الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني ينعقد فيه الاشكال  
 الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة  
 لان انعقاد تلك الاشكال اما بين مقدمي المتقدمتين او بين  
 التاليتين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس ونتيجة  
 الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير  
 المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين  
 وتاليها متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشارك للكبرى  
 ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير

قوله لانها

المشاركين في النتيجة كوضعهما في القياس من كونهما مقدما  
او تابعا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومي جسما  
وكما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج  
انه قد يكون اذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان  
كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا كان  
بعض الموجود حادثا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتغال  
الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية  
والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة التالى  
من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التاليتين مشروطة  
بإيجاب المقدمتين وبين المقدم والتالى بإيجاب احدهما  
وبين المقدمين غير مشروطة بإيجاب شئ وغير المشتمل  
من الصنف الاول مشروطة بامرين احدهما كلية احدى  
المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى الالية ان يكون احد  
المشاركين بنفسه او بكلية المفروضة مع نتيجة التأليف  
او كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية  
ومن الصنف الثانى مشروط يكون نتيجة التأليف مع  
احد المشاركين منتجة للمشاركة الاخر اذا اتفقت المتصلتان  
في الكيف ومع احد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة  
اذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين  
الاستنتاجين في الصنفين الاولين الا ان الصنف الرابع يتج  
تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين  
وهو كان تالى الصغرى بنفسه او بكلية مع نتيجة التأليف  
او عكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كافي المثال المذكور

اذا فرض

قوله اذا فرض

اذا فرض مقدم الكبرى حلية جزئية (فوائد نافعة) فمقابل  
وبعد منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت  
اوسالبة في قوة كلية فحق صدقت ومقدمها جزئي صدقت  
مقدمها كلي ومنه ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة  
او السالبة في قوة جزئية ومنه ان جزئية تالي السالبة  
الكلية او الجزئية في قوة كلية ومنه ان كلية تالي الموجبة  
الكلية او الجزئية في قوة جزئية (النوع الثالث) له ثمانية  
اصناف لان الشرطية التي هي احد جزئي احدى المتصلتين  
اما متصلة او منفصلة مقدم الصغرى او الكبرى او تالي  
اخذيهما وسعقد بين المتشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة  
بضروبها والنتيجة في الكل متصلة احد طرفيها متصلة  
او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم  
امكان التامع بينهما وكلما امكن التامع يلزم امكان اجتماع  
التقيضين يتبع انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم  
امكان اجتماع التقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف  
من الحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب  
في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب  
من منفصلتين وله ايضا ثلثة انواع النوع الاول ما يكون  
اشترك المفدعتين في جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف  
لانه اما مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع  
او مع مانعة الخلو او مانعتي الجمع او مانعتي الخلو او مانعة الجمع  
مع مانعة الخلو ولا يميز الاشكال الاربعة في المؤلف  
من التجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج

الكل انجبا احدى المقدمتين وكلية احدهما ومضافا للسالبة  
 للموجبة المستعملتين فيبيان لا يصدق نوع تلك السالبة  
 في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبه كل نوع من انواع المنفصلة  
 مع موجبه لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع  
 او الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتهما  
 ولما ينتج فالمولف من الموجبتين الكليتين ينتج في الصنف  
 الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة  
 سالبة كلية لانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما ان يكون الواجب  
 تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم قديما والبيئة اما ان يكون  
 العالم قديما او حادثة ينتج انه كلما كان الواجب تعالى فاعلا  
 مختارا كان العالم حاديا وبالعكس الكلى وانه ايسر البيئة  
 اما ان يكون فاعلا مختارا او يكون العالم حاديا وفي الصنف  
 الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدمهما  
 من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة  
 الجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين  
 موجبتين جريئتين كل منهما مؤلفة من الطرفين في الخامس  
 ومن تقيضي الطرفين في الرابع والمؤلف من موجبتين احدهما  
 جريئة فهو في النتيجة كالرابع في الرابع والسادس ان كانت  
 الجزئية في السادس مانعة الجمع وكان الخامس فيما عداهما  
 من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية  
 مانعة تخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم في السادس  
 ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جريئتين لاعلى  
 التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليا طرف السالبة

والا

والاخرى بالعكس وفي البواقي احديهما على التعيين معدهما  
من مانعة الجمع في الثاني ومن الحقيقة في الثالث ومن السالبة  
في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثاني) ما يكون  
اشتراكهما في جزء ناقص من كل منهما وهو المطبوع  
ويتألف بين المشاركون الاشكال الاربعة بضروبها واربعا  
يجمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع  
او من انواع ويشترط في انتاجه امور اربعة يجلب المقدمتين  
وكليهما احديهما وصدق منع الخلو بالمعنى الاعم عليهما  
واشتمال الشكل المعقد الواحد او المتعدد على شرائط  
الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى  
ايضا من صكبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشار  
ان وجد ذلك الجزء والا في نتائج التأليف وله اصناف  
خمسة لا يزيد عليهما الاول ما يشارك جزء واحد  
من احديهما جزءا واحدا من الاخرى مشاركة منتجة ينتج  
منه فضلا ذات اجزاء ثلثة الطرفين الغير المشاركين ونتيجة  
التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيرا ولا متغيرا  
واما ان يكون كل متغير حادثا او بعض الممكن قديما ينتج انه  
اما ان يكون كل جسم حادثا ولا متغيرا او بعض الممكن  
قديما الثاني ما يشارك جزء من احديهما جزئين  
من الاخرى ينتج منه فضلا ذات اجزاء ثلثة الطرفين الغير  
المشارك وتنتج التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم  
لا متغيرا او متغيرا واما ان يكون كل متغير حادثا او كل متغير  
قديما ينتج اما ان يكون كل جسم لا متغيرا او حادثا او قديما

الثالث ما يشارك جزء من احدىهما جزءا من الاخرى  
 والجزء الاخر من الاولى جزءا آخر من الثانية ينتج باعتبار  
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما اتفق الاولى  
 الرابع ما يشارك كل جزء من احدىهما كل جزء من الاخرى  
 ينتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتائج التأليفات الاربعة  
 الخامس ما يشارك جزء من احدىهما كل جزء من الاخرى  
 والجزء الاخر من الاولى احد جزئي الاخرى فقط ينتج  
 منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما اتفق الثاني (النوع  
 الثالث ما يكون اشترأ كهما في جزء تام من احدىهما ونقص  
 من الاخرى بان يكون احد طرفي احدىهما شرطية متصلة  
 او منفصلة ويشترط اتناجه باشتغال المشاركتين على تأليف  
 منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية  
 الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة  
 مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة  
 التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت  
 تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم  
 القياس المركب من المنفصلتين المشاركتين في التزام من كل  
 منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق في وضح نتيجة التأليف  
 بحسبهما وتعمل احد جزئي النتيجة كقولنا اما ان يكون  
 العدد زوجا او فردا واما ان لا يكون العدد كذا واما ان يكون  
 العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج امانه كلما كان العدد  
 زوجا كما ان منقسما وانهكس واما ان لا يكون العدد كذا  
 وان كانت متصلة فحكمها كحكم القياس المركب

قوله ينتج

من المنفصلة والمتصلة وسيجيء فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما  
 كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
 واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار موجودا او الليل  
 موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا  
 واما يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث ما يتركب من الجملة  
 والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين الجملة والشرطية الا في جزء  
 تام من الجملة وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة  
 بضروبها بين المشاركين وله انواع اربعة لان المشارك  
 للجملة اما تالي المتصلة والجملة كبرى وهو المطبوع  
 او صغرى واما مقدم المتصلة والجملة كبرى او صغرى  
 والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في التكيف فالتوابعان  
 الاولان يتبعان متصلة مقدمهما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة  
 التأليف بين التالى للصغرى والجملة الكبرى في الاول  
 وبالعكس في الثاني كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان متغيرا  
 وكل متغير حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا وشرط  
 اتناجها ان يكون تأليف هذه الجملة مع ذلك التالى منتجا  
 ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة  
 التأليف منتجا ولو بالقوة تالى المتصلة السالبة ان كانت سالبة  
 والتوابعان الاخيران ان يتبعان متصلة مقدمهما نتيجة التأليف  
 بين المقدم الصغرى والجملة الكبرى في الثالث وبالعكس  
 في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان  
 كل متغير حادثا كان القلق حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان  
 انقلب حادثا ولا يشترط فيها استعمال المشاركين على تأليف

قوله منتجا



قوله بناء

منتج فان اشتمل على تأليف منتج بالفعل او بالقوة بناء على القوى السابقة يتجان مطلقا سواء كانت المتصلة فوجبة او سالبة كلية او جزئية والافش شرط امر ان احدهما كلية المتصلة وثانها كون العملية مع نتيجة التأليف او مع كلية عكسها المشروطين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كل انسان كل حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومي حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل رومي حساسا (انقسم الرابع ما يتركب من العملية والمتصلة سواء كانت العملية كبرى او صغرى وهو على نوعين) النوع الاول ما ينتج عملية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحليات بعدد اجزاء الانفصال كل حلية منهما مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المتصلة بحيث يتألف من الاجزاء والحليات اقبسة متضادة في الاوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك العملية املن شكل او من امكان مختلفة بشرط تلاجه ان يكون له متصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بل تعني الاعمو واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ان يجيب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية العمليات الكبرى وان يعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهر او عرضيا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث \* تنبيه \* القياس المقسم وامثاله في الحقيقة قياس مركب من اقبسة مفضولة النتائج كلاسما في بناء على ان المتصلة مع كل حلية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشاركة

قوله ينتج كلما

قوله متحدة

كبابي

كما يأتي ( النوع الثاني ما يتبع شرطية واحدة او متعددة  
 وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحلية  
 واحدة او جليات متعددة مشار ~~ص~~كة لجزء من اجزائها  
 او لاجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء او اقل منها او اكثر  
 بل يشترك جلياتان او اكثر لجزء واحد وله ثمة اصناف  
 لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقية  
 ويتعدد الاشكال لاربعة بضروبها في الكل ( فالصنف الاول  
 يشترط اتجاذه بكون المشاركة نتيجة مشتملة على شرائط  
 الانتاج فحيث ينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة  
 من نتيجة التاليف من الجزاء الغير المشترك اما واحدة ان كانت  
 المشاركة واحدة بان يكون الجمليّة واحدة مشاركة لجزء  
 واحد كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا  
 وكل منقسم زوج ينتج اما ان يكون هذا زوجا او فردا وحيث  
 يكون القياس بسيطا واما متعددة ان كانت المشاركة متعددة  
 بان يشترك حلية واحدة لجزئين فصاعدا او جليات  
 متعددة لجزء واحد ولتعدد فحيث هو باعتبار كل مشاركة  
 قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين  
 فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة  
 من نتائج التاليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشترك  
 والا فؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الجليات  
 مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر او اقل منها كقولنا  
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج  
 باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما وهذا

قوله نتيجة

قوله والا فؤلفة

العدد فردا وقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او بعض  
 الفرد كما واعتبار التركيب قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما  
 او بعض الفرد كما واكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب  
 منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا  
 اما ان يكون هذا العدد منقسما ولا منقسما وكل منقسم زوج  
 وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا  
 هذا العدد اما زوج او فرد وقولنا هذا اما زوج او كم وقولنا  
 هذا اما زوج او فرد وكم وربما يتحد بعض نتائج  
 التأليفات مع بعض دون بعض آخر فينبذ فيجعل المتحدتان  
 جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة والجزء الغير  
 المشارك جزء آخر منها (والصنف الثاني غير مشروط  
 بكون المشاركة منتجة لكن ان كانت منتجة ففهما كانت  
 المشاركة واحدة اتج سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة  
 التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا اما ان يكون هذا  
 الجسم حجرا او شجرا وكل شجر متخير ينتج قد لا يكون اذا كان  
 هذا الجسم متخيلا كان حجرا او ففما كانت متعددة اتج منفصلات  
 متعددة كذلك كما اذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا  
 وكل جسم متخير لينتج قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متخيلا  
 كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون اذا كان بعض الشجر  
 متخيلا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع  
 المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج  
 التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض  
 الحجر متخيلا كان بعض الشجر متخيلا المختلف في بعض المواد

قوله ينتج

قوله اشج

قوله الخلف

وان لم

وان لم تكن منتجة فشرط اتاجه ان تكون نتيجة التأليف  
المفروضة مع العملية منتجة للجزء المشترك من المفصلة فحينئذ  
ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف  
ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة  
كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهر مجردا  
وكل جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهر  
مجردا او متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ  
باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المفصلة وباعتبار  
مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة  
موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج  
التأليفات سواء كانت العملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله  
الواحد موجودا او الاله المتعدد موجودا وكل واجب  
موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد  
واجبا او المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد  
موجودا او المتعدد واجبا وباعتبار التركيب قولنا  
اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد واجبا او متعددة  
كقولنا اما ان يكون الاله الواحد قديما او المتعدد موجودا  
وكل واجب قديم وكل مجرد موجود جيع ما ذكر في الصنفين  
اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة فتحكم مانعة  
الخلو السالبة حكيم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط بان نتائج  
الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة  
الجمع السالبة حكيم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون  
المشاركة منتجة تكن النتيجة فيها سالبة من نوع المنفصلة

قوله كقولك

قوله وكل

قوله وباعتبار  
قوله او متعددة

فالمضابط في نتيجة الصنفين انهما منفصلة تابعة للمنفصلة  
 في الكم والكيف والجنس اعني المنفصلة والنوع اعني مانعة  
 الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت  
 المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت والصنف الثالث  
 ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما تنتجه الصنفان الاولان  
 بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة والا فلا ينتج  
 القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمنصلة وله ايضا  
 ثلاثة انواع (النوع الاول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل  
 منهما ولا يتغير الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط  
 فله اربعة اصناف لان المنصلة اما صغرى او كبرى  
 وعلى التقديرين فالاول وسطا امام مقدمها وتاليها وشرط في الكل  
 كلية احدي المقدمتين وايجاب احديهما وبعد ذلك فالمنصلة  
 اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا  
 اما موجبة فشرط اتاجه ان يكون الاوسط مقدم المنصلة  
 ان كانت المنفصلة مانعة الخلو وتاليها ان كانت مانعة الجمع  
 او سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة  
 للمنفصلة في الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثا كان  
 موجوده فاعلا مختارا واما ان يكون موجوده فاعلا مختارا  
 او فاعلا موجبا ينتج اما ان يكون العالم حادثا او يكون موجوده  
 فاعلا موجبا مانعة الجمع وان كانت المنصلة سالبة فالشرط  
 احده الامرين اما كلية المنصلة او كون الاوسط تاليها ان كانت  
 المنفصلة مانعة الخلو او مقدمها ان كانت مانعة الجمع  
 فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المنصلة

ايضا

ايضاً كلية ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع  
 موافقتين للمتصلة في الكم والكيف كقولنا لبس البتة اذا كانت  
 الشمس طالعة فالليل موجود ودائماً اما ان يكون الليل  
 موجوداً او الارض مضيئة ينتج لبس البتة اما ان يكون  
 الشمس طالعة او الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية  
 انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت  
 غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو  
 الجزئية انتج سالبة جزئية مانعة الخلو (نبيه) اشتراط انتاج  
 الموجبتين يكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو  
 او تاليها في مانعة الجمع اذا التزم موافقة النتيجة للقياس  
 في الحدود ان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج بدون ذلك  
 الشرط موجهة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر  
 وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر  
 وتقيض الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المتصلة  
 حقيقية فان كانت موجهة انتج تيهيقي الباقيتين وان كانت  
 سالبة فلا ينتج شيئاً (النوع الثاني) ما يكون الاوسط جزءاً  
 ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صنفاً لان المتصلة فيه اما  
 مانعة الخلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجهة او سالبة والمتصلة  
 اما صغرى او كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها  
 او تاليها وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في كل منهما  
 والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرفين الغير  
 المشارك من المتصلة ومن متفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف  
 بين المنشاركين ومن الطرفين الغير المشارك من المتفصلة

قوله بدون ذلك

والاخرى منفصلة مركبة من الطرفين الغير المشارك  
من المنفصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف  
ومن الطرفين الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم  
متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا او يكون  
غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما  
اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان  
يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا  
وحكمه باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب من الجملة  
والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على ان المتصلة فيه  
بمترلة الجملة وباعتبار النتيجة الثانية بحكم القياس المركب  
من الجملة والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمترلة الجملة  
(النوع الثالث) ما يكون الا بجزء تاما من احديهما  
وناقضا من الاخرى فان كان جزءا تاما من المتصلة كان حكمه  
بحكم القياس المؤلف من الجملة والمنفصلة ويكون المتصلة  
مكان الجملة فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرفين الغير  
المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين  
للمتشاركتين وان كان جزءا من المتصلة كان حكمه حكم  
القياس المؤلف من الجملة والمتصلة والمنفصلة مكان الجملة  
فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المشارك  
من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين \* فصل \*  
القياس مطلقا ان تألف من عقدتين فقط يسمى قياسا بسيطا  
كما كثر الاستعمال في المقدمة في الافتراض والامتناع وان تألف  
من اكثر من هذا قياسا مركبا وهو اما مركب من اقترايين

قوله او من

استثنائيين

قوله كقولنا هذا

قوله ولا يصدق

فصاعدا او من استثنائيين فصاعدا او من الاقتراني  
والاستثنائي وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج ان اوصل  
الى كل قياس بسيط نتيجته فضمت الى مقدمة اخرى ليحصل  
بسيط اخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولنا هذا  
الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان  
ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب  
واما بفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته  
كقولنا لان هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان وكل حيوان  
جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم وامثاله كما اشارنا  
والاستقراء التام قسم من التقسيم والمؤلف من الاقتراني  
والاستثنائي ان تألف من الاقتراني والاستثنائي الغير المستقيم  
يسمى عندهم قياسا خلفيا كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني  
او الثالث بدون صدق نتيجته والاصدق نقبض النتيجة  
مع صدق كل من المقدمتين منتظما مع احديهما على هيئة  
شكل معلوم الانتاج لما يشاقى المقدمة الاخرى وكما صدق  
النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذا معا  
هذا خلف اي باطل وان تألف من الاقتراني والاستثنائي  
المستقيم فنبتغي ان يسمى قياسا حقيقيا وان لم يسموه باسم كقولنا  
كلما كان الشكل الثاني صادقا صدق فعده عكس كل من مقدمتيه  
منتظما بعض المقدمات مع بعض العلوس على هيئة شكل  
معلوم الانتاج لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق  
النتيجة لكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا  
\* الباب الخامس \* في مواد الادلة اعلم اولا ان طر في النسبة



الخبرية من الوقوع او الا وقوع ان تساويا عند العقل  
 من غير رجحان اصلا فان علم المتعلق بكل منهما يسمى شكاً  
 وان زجح احدهما بنوع من الازعان والقبول يسمى العلم به  
 تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان كان جازما بحيث تقطع  
 احتمال الطرف الاخر بالكلية وثابتا بحيث لا يزول بتشكك  
 المشكك ومطابقا للواقع يسمى يقينا او غير مطابق فيسمى  
 جهلا مركبا او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم فيسمى ظنا  
 والعلم المتعلق بنقيض المظنون يسمى وهما وينقيض المجزوم  
 الذي هو ما عدا المظنون تخيلا فقد ظهر ان الشك والوهم  
 والتخيل تصورات لان تصديقات فالقضية اما يقينية او تقليدية  
 او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية او نظرية  
 نكتسب منها اما بالديهيات فست (الاولى الاوليات وهي  
 التي يحكم بها كل عقل سليم قطعا الى جازما ثابتا بمجرد  
 تصورات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع  
 النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل  
 اعظم من الجزء (الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل  
 قطعا بواسطة مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم  
 بان هذه النار او كل نار حارة وان الشمس مضئنة وتسمى  
 حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان تناجورا او عطشا  
 او غضا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية لمن لم يجدها  
 في وجدانه (الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات  
 وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفي اللازم  
 لتصورات اطرافها كالحكم بزوجة الاربعة لانقسامها

قوله فالقضية

قوله بمجرد

قوله او كل نار

يتساويين (الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل  
 قطعاً بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند امتلاء السامعة  
 بتوارد اخبار المشاهدين الحكم بحيث يمنع عنده تواطؤهم  
 على الكذب تحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر  
 وحجب اشتراط مشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير  
 المحسوسة باحدى الحواس (الخامسة المجربات وهي التي  
 يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفي حاصل دفعة عند  
 تكرار مشاهدة ترتيب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب  
 السموم يسهل الصغراء وهي لا تكون يقينية عند غير  
 المجرب الا بطريق التواتر (السادسة الحدسيات وهي التي  
 يحكم بها العقل قطعاً بواسطة القياس الخفي الحاصل  
 دفعة بالحدس الذي هو ملكة الانتقال الدفعي من المبادئ  
 الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية  
 كما في صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب  
 واما بممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها  
 كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس  
 الخفي الحاصل دفعة عند تكرار مشاهدة اختلافات تشكلا له  
 النورية عند قربه من الشمس وبعده وهي ايضا لا تكون  
 يقينية لغير المتحدس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس  
 الخفي او غيره وحيث تكون فظرية بالنسبة اليه وان كانت  
 بديهية بالنسبة الى المتحدس (واما النظريات فهي القضايا  
 التي يحكم بها العقل قطعاً بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها  
 تدريجياً واما التقليدية فهي القضية التي يحكم بها العقل

قوله بواسطة

قوله ملكة

الانتقال

قوله بواسطة

جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ حد التواتر  
 كحكم من في شاطئ الجبل جزما بوجود الواجب تعالى  
 بالاستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من شخص  
 أو شخصين وهذه القضية بدئية عند المقلدز عما لانظرية  
 يستدل عليها بخبر الغير للناس في بين التقليد والاستدلال  
 عليه ولان الاستدلال بخبر الاحاد لا يفيد الجزم اصلا  
 (واما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القران والامارات  
 يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجوز تقبضها مرجوحا  
 كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات  
 واما الجهلية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل  
 المشوب بالوهم قطع اما بزعم البدهة او بواسطة الدليل  
 الفاسد مادة او صورة بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدوم  
 العالم فبعضها بدئية زعا وبعضها نظرية فالجهليات  
 لا يكون الا كاذبة كسا ان اليقنيات لا يكون الا صادقة  
 واما التقليديات والظنيات فبعضها صادقة والبعض كاذبة  
 (ثم القضايا) باعتبار تركيب الادلة منها سبعة اقسام منها  
 اليقنيات بدئية كانت او نظرية كما سبق (ومنها المشهورات  
 عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح او عند طائفة كالحكم  
 ببطلان مطلق التسلسل ولو غير مرتبة الاجزاء او غير مجمعة  
 في الوجود عند المتكلمين واما الحكماء فقط شرطوا في بطلانه  
 الترتيب والاجتماع (ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه  
 الوبين اهل علم كفسليم الفقهاء مسائل علم الاصول (ومنها  
 المقبولات المأخوذة عن محسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة

قوله للتناق

قوله العقل

قوله كالحكم

عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء (ومنها المظنونات  
 كما تقدم) ومنها الخيلات وهي التي يتخيل بها ليتأثر نفس  
 السامع قيضا او بسطا مع الجزم بكذبها كالحكم بان الخمر  
 باقوة سيالة والعسل مرة مهوغة (ومنها الموهومات وهي  
 القضايا التي يحكم بها الموهوم قطعاً في غير المحسوسات قياساً  
 على المحسوسات تحكم البعض بان كل موجود فله مكان  
 وجهة قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس  
 على المحسوس اعم مما بالذات او بالواسطة فالموهومات هي  
 الجهليات وهذه الاقسام السبعة متصادفة اذ قد يكون  
 الحكم الواحد المتيقن او المقلد او المظنون او المجهول مشهوراً  
 او مسلماً او مقبولاً وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة  
 مخيلة عند اخرى الا ان المقدمة قد تؤخذ في الدليل  
 من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة او مسلمة  
 او مقبولة الى غير ذلك \* فصل في الصناعات الخمس \* الدليل  
 قياساً كان او غيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية  
 من حيث انها يقينية يسمى برهاناً. كقولنا العالم متغير وكل متغير  
 حادث فالعالم حادث والفرض منه تحصيل اليقين الذي  
 هو اكل المعارف والا فان كان بعض مقدماته من المشتهوات  
 او المسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلاً كقولك هذا  
 الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والفرض منه الزام الخصم  
 واقناع العاقل عن ادراك البرهان وماللاقناع يسمى دليلاً  
 اقناعياً او من المصولات او المظنونات من حيث انها كذلك  
 فيسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي ان

قوله اعم بما  
 قوله وهذه

قوله ان كان جميع

يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي ان يحترز عنه  
والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتغييرهم عما يضرهم  
كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل النقلي والامارة  
قسم منها او من الخيالات من انها مخيلات فيسمى شعريا  
كقول الشاعر لولم يكن نية الجوزاء خذته لما رأيت عليها  
عقد منطلق او من الموهومات من حيث انها موهومات  
فيسمى سفسطة كقول الفرقة البضالة الواجب تعالى له  
مكان وفي جهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة  
فالدليل القاسد مادة او صورة على اطلاقه سفسطة واعظم  
منافع معرفتها التوقي وبشرط علم المستدل بفساده يسمى  
مغالطة والغرض منها تقليد الخصم واسكاته ومن يستعملها  
في مقابلة الحكيم سوفسطائي وفي مقابلة الجاهل مشاغبي  
واما الغرض من السفسطة في غير صورة المغالطة فزعم  
تحصيل العلم \* تلبية \* اقوى العلوم الجازم اثبت ثم الثابت  
واضعفها الغير الجازم وكل منها يفيد مثله ومادونه في القوة  
ولا يفيد ما فوقه \* فصل \* الدليل ان كان الجزء المتوسط  
بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلي  
كلا استدلال يتعقن الا خلاط على الحمى وبوجود النار  
على الدخان ايلا او في الذهن فقط بان يكون علة  
لعلها فقط فاني سواء كان مغلولا مساويا لها في الخارج  
كلا استدلال بالحمى على التعقن وبوجود الدخان على النار  
نه سارا او كانا مغلولي علة واجدة كلا استدلال بالحمى  
على الصدايح وبالدخان على الحرارة سواء قررر الجمع

قوله ترغيب

قوله من حيث

قوله وكل منها  
قوله ان كانقوله كلا استدلال  
قوله بان يكون  
قوله مغلولا  
مساويا

افترابا

قوله ان توقف

اقترايا او استثنائيا او غيرهما وايضا الدليل ان توقف  
على حكاية كلام الغير فعلى والا فعلى \* خاتمة \* اسامى العلوم  
كالمنطق والكلام والنحو وغيرها قد تطلق على المسائل  
وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق  
على الملكة الحاصلة من تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم  
بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعنى الاول  
مجموع المسائل الكثيرة التى تضبطها جهة واحدة ذاتية  
هى الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هى العناية  
كالعصمة لموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية  
اللاحقة له لذاته او مساويه بان يجعل هو او عرضه الذاتى  
او نوع احدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتى  
او نوعه وهو فى بعض العلوم امر واحد كالكمة فى الصرف  
وفى البعض الاخر امور متعددة متناسبة فى امر يعتد به عند  
اهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية  
المنشركة فى الايصال فى المنطق فمسائل كل فن حليات  
موجبات ضروريات كلييات يبرهن عليها فى ذلك الفن  
ان كانت نظرية فيؤل بها ما وقع فى كتب الفنون  
من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزيئات  
والموجبات الكليات الغير الضروريات وقد جعل المبادئ  
جزأ من العلم تسامحا وهى اما تصورية هى تعريفات  
الموضوعات واجزائها وحرشاتها وتعريفات المحمولات  
التي هى العوارض الذاتية حدودا كانت او رسوما  
واما تصديقية هى الحكم بموضوعة موضوع العلم ودلائل

قوله فمسائل

قوله ان كانت

قوله تعريفات

الموضوعات

قرله او نظرية

المسائل والقضايا التي تتألف هي منها وتلك القضايا اما بديهية  
بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يدعى بها المتعلم  
ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعية  
او بالشك والانكار الى ان تبين في محلها وتسمى مصادرات  
ولا يجب ان تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز  
ان يكون من مسائل علم آخر وان لا يكون من مسائل علم  
حدون اصلا وبما ذكرنا ظهر ان قول الشيخ الرئيس ابن سينا  
مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات  
غير مختص بالعلوم الحكيمية كما وهم  
وليكن هذا آخر الكلام بمحمد  
العزير العلام

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the existence of a solution of the system of equations (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ . It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied. This condition is also necessary for the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ .

2. In the second part of the paper the problem of the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  is solved. It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied. This condition is also necessary for the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ .

3. In the third part of the paper the problem of the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  is solved. It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied. This condition is also necessary for the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ .

4. In the fourth part of the paper the problem of the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  is solved. It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied. This condition is also necessary for the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ .

5. In the fifth part of the paper the problem of the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  is solved. It is shown that the system (1) has a solution for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$  if and only if the condition  $\alpha + \beta = 1$  is satisfied. This condition is also necessary for the existence of a solution of the system (1) for arbitrary values of the parameters  $\alpha$  and  $\beta$ .





\*\*\*\*\* ( حاشية البرهان ) \*\*\*\*\*

\*\*\*\*\* بسم الله الرحمن الرحيم \*\*\*\*\*

٣ قوله احكامه الخمسة الخ هي الوجوب والتدب والاباحة  
والكرهية والحرمة ٣ قوله الامانات المحمولات الخ وهي  
الامانات التي عرضت على السموات والارض والجال  
فاشفقن منها ووجلها الانسان فاعرف ٤ قوله وهو ملاحظة  
المعقول الخ المراد من الملاحظة والترتيب ما هو الاختيارى  
كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة  
الى ذوى الاختيار فيخرج الملاحظات الاضطرابية  
في الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفى  
الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات  
٤ قوله واجزاؤه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب  
والا فالنوع الحقيقي لبس بجزء منه اصلا ٤ قوله بحيث  
يحصل الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول

في بعض

في بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين  
 كناية عن اللزوم بينهما بقرينة انهم عرفوا الدلالة باللزوم  
 بين العلمين فينطبق على ما ذكرنا تأمل ه قوله كدلالة  
 الضرب الخ عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للانسان  
 والزوج الاربعة لانها ليسا بمطابقين للمثل على مذهب اهل  
 المعقول من اشتراط اللزوم بين المعنى الاخص في الالتزام  
 بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة  
 الفعل وهي من الاعراض النسبية وجبج الاعراض النسبية  
 من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة بتوقف بصورها  
 على تصور طرفيها ه قوله بخلافه العكس اي ليس لزومهما  
 للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كافي للتضمن  
 فان المطابقة متحققة يدونه في المسامحات البسيطة ولم يكن  
 شيء من اللزوم وعبدية متيقنا كافي لزوم التزام اذ يجوز  
 ان يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وان لا يكون  
 لبعضها وقوله ~~كل~~ لزوم احديهما للآخرى من قبل الثاني  
 اما لزوم التزام للتضمن فلما مر من جواز ان يوجد لكل ماهية  
 مركبة لازم ذهني وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن  
 للالتزام فلانه يلحوز ان يخص الالتزام بالماهيات المركبة  
 وان لا يخص ه قوله وكل من المفرد والمركب الخ انما تعرضنا  
 لتفصيل اجاث الحقيقة والمجاز مع ان كتب المنطق بطلية  
 عنها التوقف الاعادة والاستفادة عليها كثيرا وهم انما تعرضوا  
 لمساخت الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم  
 لماعدادونها كما لا يخفى ه قوله وفي لازمه مع جواز الخ ينبغي

ان يعلم ان المراد بالزوم ههنا هو الزوم المعبر عن داهل العربية  
 وهو الزوم في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا  
 وهو ظاهر هـ قوله بحجاز قد يطلق الجواز على ما يعبر الكتانية  
 والجواز هـ قوله كاستعمال البدخ مثال الجواز المرسل المقرد  
 وقوله والجل الخبرية في معنى الانشاء الخ مثال المركب  
 ٦ قوله بتبعية استعمال احد المصدرين الخ لان المشتقات  
 وضعت في وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد يكون  
 بتبعية الاستعارة في المادة كافي القاتل بمعنى الضارب  
 الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير  
 فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن القاتل  
 في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر استعمال  
 القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى  
 اصلية فيكون الاستعارة في القاتل بتبعية وقد يكون  
 بتبعية الاستعارة في الهيئة كافي نادى بمعنى ينادى  
 بان يشبه للنداء المستقبل للنداء الماضي الذي هو المصدر  
 الضمني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن  
 في كرنادى في النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة  
 في الفعل لاستفاد الاستعارة الاولى اصلية المعاني كون  
 الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل  
 ٦ قوله واما في المقرد المرموز اليه الخ هذا مذهب السلف  
 وهو المختار بخلاف ما ذهب اليه السكاكي من ان المستعارة  
 هو لفظ المشبه المصروح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا  
 ولا يخفى ان انقطة الحال حقيقة لا بحجاز فضلا عن الاستعارة

بمخلاف

وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر في النفس  
 وهو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى ان التشبيه  
 معنى قائم بالذهن لا لفظ والاستعارة من قيل اللفظ بخلاف  
 لفظ المتكلم وان لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى  
 ٦ قوله لا تشكيك في الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى  
 الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق  
 الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضاً  
 ماهيات واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك في شيء  
 من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد في العرضيات  
 والافاضات ايضاً مع انكم اعترفتم بوجوده فيها وحاصل  
 الدفع ان ماهيات العرضيات كالضحك والمشي حاصلة  
 باعتبارنا الضحك والمشي مثلاً مع الماهية الانسانية التي  
 لا مدخل فيها الاعتبارنا اصلاً فيهما من الماهيات الاعتبارية  
 بخلاف الانسان وكلا منافي الماهيات الحقيقية واجزائها وفيه  
 نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من الماهيات الحقيقية  
 كلياً يشككان كالاجز والايض ولذا قيل ان هذا المشهور  
 غير بين ولا مبين ٦ قوله بمجرد النظر الى ذاته الخ اي مع  
 قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلا يخرج  
 عن الكلي مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكرره في الخارج  
 عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته  
 والالاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب  
 الوجود وهو باطل ولا يخرج ايضاً مفهوم الاشياء لان امتناع  
 صدقه على شيء من الاشياء عند العقل بملاحظة كون كل شيء

شيئا في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشيء  
 فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع  
 الاشياء واما قوله في الخارج في قوله مع كثيرين في الخارج  
 فلئلا يلزم ان يكون زيد كليا اذا قصوره جماعة لان ما في ذهن  
 كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازدهان  
 لافي الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء ٧ قوله مثل  
 الزوج للاربعة الخ فان الاربعة سواء وجدت في الخارج  
 كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمس ثبت لها  
 الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للثلاثة الحرارة  
 اثبتت لها في الخارج لافي الذهن والآن كان الذهن حارا عند  
 تصورهما لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية اذ تقول  
 لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن زوجا واللازم  
 باطل لانا تقول لبست الزوجة سارية الى محل معروضتها  
 بخلاف الحرارة نعم ربما تصور مع النار وصف الحرارة  
 لكن الحرارة حيث موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها  
 والكلام في الوجود بذاتها والاربعة الموجودة في الذهن  
 ثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها ولم تصور  
 ٧ قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الخ لا يقال بمفهوم  
 الجزئي جزئي منطقي مع صدقه على الموجودات الخارجية  
 كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور  
 العقلية منهم لا على انفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا  
 باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلي ولا جزئي بل باعتبار  
 وجوده الذهني للمعرفة انهما فسمما الموجود الذهني من حيث

انه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة لبس الالموجودات  
الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيرا الى زيد  
الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لامطلق الافراد  
فلا اشكال ٧ قوله كمفهوم الواجب والممكن الخ اما كون  
المتنع المعدوم وغيرهما بما لا وجود لموضوعه في الخارج  
كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرر  
عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في ظرف من الخارج  
والذهن فرع وجود المثبت له في ذلك الظرف فتبوت امثاله  
للموضوع في الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا واما كون  
مفهوم الواجب والممكن وامثالهما معقولات ثانية فلان  
الوجوب والامكان سابقان على الوجود الخارجي والثابت  
في الخارج يجب ان يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرر ولذا  
جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه وفيه  
نظر لان ما يجب ان يتأخر عن الوجود الخارجي هو ثبوت  
المفهوم في الخارج لانفس ذلك المفهوم الثابت الا يرى  
ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجي حيث  
ثبتت لافرادها في الذهن قبل وجودها الخارجي مع انها  
ثابتة لها في كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب  
والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود  
او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية  
والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية ينزعها الذهن  
عما وجد فيه فقط ٨ قوله ولذا جعلوا الكلية الخ بان اخذوا  
في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان

القابلة للتكثر عارضة لما في الخارج ايضا لما قبلوا المفهوم  
 بقيد الحثية ليعم الموجود الخارجي والذهني جميعا ٨ قوله  
 عند الكلّي الخ أي عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه  
 ان الواجب تعالى لا يتصوره احدا دائما عند البعض  
 وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان  
 للتصور لانا نقول غير المتصور كنهه الواجب تعالى لاهويته  
 الخارجية فيمحور ان يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية  
 مع عدم العلم بكنهه كما اذا رأينا شيئا من بعيد لا نعرف كنهه  
 ولو سلم فهمهما فرعان للتصور المفروض لا التصور الحقيقي  
 ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت لكانت مانعة عن وقوع  
 الشراكة فيها وان لم تتصور ابدا ٩ وبالضرورة ٨ قوله  
 عند الحكماء انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة  
 عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم ولا عند الكل  
 كما لا يخفى ٨ قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ  
 لشار بقوله في الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق  
 وعدم الصدق في الواقع سواء في الخارج كما بين الانسان  
 والحيوان وفي الذهن كما بين المستمع والمعدوم لا الصدق وعدم  
 الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا لا تنحصر النسبة  
 في المساواة اذ كل كلي بحسب ذلك التجويز صادق على كل  
 شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنسبين  
 لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما  
 يأتي ويقوله بالفعل ههنا وبالدوام في الافتراق الى ما قالوا  
 من ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة  
كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب  
آخر ومرجع التباين الكلي الى صدق سالبين كليتين دائمتين  
من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين  
جزئيتين مطلقتين عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين  
من الجانبين ٨ قوله بالفعل الخ هذا الفعل هو الفعل  
المحقق في الواقع فيما وجد الافراد فيه والفعل المفروض فيما  
لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن ولذا كان الظاهر  
اعم مطلقا من العناء او فرض محال ولذا كان الاشئ مساويا  
للا يمكن العام لانهما متصادقان في الواقع كليا حكما ذهنيا  
فرضيا لانه كلما كان امر متصفا بالاشئ يلزم ان يكون متصفا  
باللا يمكن العام لا يقال كل ما اتصف بفهوم فهو شئ ويمكن  
عام فلا نسلم ان المتصف بالاشئ متصف باللا يمكن بل متصف  
بنقيضه لاننا نقول اتصافه بالممكن لا يقدح اتصافه بنقيضه  
ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير وجوده واتصافه بالاشئ  
يلزم اتصافه بالنقيضين في الواقع فتأمل فيه ٨ قوله  
كالانسان والناطق الخ كون الناطق مساويا للانسان مبنى  
على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجردين  
لا يمكن صدور النطق والضحك منهما ولا فعلى مذهب  
التشكيك الفاعلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والنصاحك  
اعم من الانسان ٩ قوله واما الجزئان فهما امتنايتان الخ  
فان قلت ~~ككيفية~~ تجري بينهما الجانبية الكلية والمسلواة  
مع امتناع التصاق والتعارف الكليتين بين الجزئين قلت



يسأني إن الشخصيتين الموجبتين أو السالبتين الصادقتين  
 عن الجائزتين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٩ قوله  
 باعتبار ان الزمان والامكان والامكان الاجتماع معه لم يقل  
 باعتبار الزمان والامكان والامكان المحققة لانه لا يطبق على نسب  
 الزمومات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاجتماع  
 الممكن الاعين من المحققة والمراد من الاجتماع في نسب  
 الاتفاقيات الخاصة هو الاجتماع المحققة وفي نسب الزمومات  
 والاتفاقيات العامة اعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع  
 قوله ٩ وهذه هي النسب المتعبرين القضايا الخ في التحقيق  
 بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع  
 المحقق والمفروضة اذا تحقق مضمونها القضية يلزم ان يكون  
 تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب  
 القضايا صادقة بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها  
 بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثاني لكنت جميع القضايا  
 الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة او لا  
 واذا بخلاف تحقيق مضمونها الا يرى بان قولنا طوفان نوح  
 عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقيق مضمونه  
 في وقت معين لا في كل وقت كما حقق بعض الافاضل فتأمل  
 فيه فانه دقيق ١٠ قوله وفيه يكون طرفاهما او احدهما الخ  
 كون للطرفين محالين في نسب الزمومات والاتفاقيات وكون  
 احدهما محالا في نسب الزمومات والاتفاقيات  
 المتعلقة فلا بد من تعليل الاجتماع من الاجتماع المحققة  
 والمفروضة اذ قوله يبين المختلفين الخ من عين احدهما

وتقبض

ونقيض الآخر ١٠ قوله بمجرد النظر الى ذاتهما الخ هذا غير  
 ما اعتبر في كليه كل كلي من قطع النظر عما سوى ذلك الكلي  
 ولذا يجوز العقل صدقه على كل شيء ولم يجوز صدقهما  
 على كل شيء في المتناقضين كالانسان واللاتسان بل قطع  
 النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما  
 متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى ١٠ قوله  
 كالحدا ناقص مع الحدود الخ كالجسم الناطق مع الانسان  
 اذ لما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد اخر  
 هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق  
 عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما اين كل انسان جسم ناطق  
 بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق  
 غير حساس فيكون جسمنا نطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم  
 بحسب التجوز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف  
 الحدا التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الآخر  
 فينهما بحسب ذلك التجوز مساواة ١١ قوله او غير غير اصلا  
 الخ هذا مبني على ان المعتبر في المميز الذاتي في اصطلاحهم  
 هو المميز عما يشاركه في الجنس فوقع تمييزا بالذات فلا يكون  
 الحيوان مميرا ذاتيا في اصطلاحهم وان ميرا الانسان عما عدا  
 الحيوان لان تميزه للانسان بواسطة القصول المأخوذة فيه  
 كالحساس والنهي والقابل للابعاد لا بالذات اذ قد اخذ  
 فيه الجنس العالي الذي لا يتصور ان يكون مميرا للانسان  
 عما يشاركه في جنس فوقع اذ لا جنس فوقع فكان الحيوان  
 مشتقلا على المميز في الجملة وعلى غير المميز اصلا فلا يكون

مميزاً بالذات بل بواسطه بعض اجزائه ولك ان تقول المميز  
 في اصطلاحهم ما يكون مقولاً في جواب اى شئ هو وذلك  
 الجواب مشروط بان لا يكون مشتركاً تاماً كما ذكرنا فلا يكون  
 الحيوان وامثاله مميزاً اصلاً ١١ قوله كالشئ الخ فانه بمعنى  
 ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل شئ  
 واجباً كان او ممكناً او متنعاً فلا يتصور ان يكون مميزاً لشيئ  
 من شئ فضلاً عن المشاركات الجنسية فتأمل ١٢ قوله  
 بالنسبة الى مجموع افراده زاد المجموع لما سبق انه بالنسبة الى  
 بعض افراده الذى هو افراد الانسان كان مشتركاً ناقصاً  
 ١١ قوله حقيقة المختصة به بمعنى المختصة بنوعه اه اى ليست  
 مشتركة بين نوعه وبين نوع آخر فلا يرد ان الانسان ليس  
 حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول في جواب السؤال  
 بما هو عن زيد وحده وان للسائل عن الواحد طالب لتام  
 حقيقة المختصة به (ثم اعلم ان المقول في جواب ما هو على ثلاثة  
 اقسام قسم يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة  
 والخصوصية وهو النوع الحقيقى كالانسان وقسم يكون  
 مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو  
 الجنس كالحيوان وقسم بالعكس اى يكون مقولاً في جوابه  
 بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الجملة التام بالنسبة  
 الى المحترق كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا ١١ اقوله بمعنى  
 المختصة بنوعه اى بنوع ذلك الواحد (ولسائل اتي يقول  
 هذا المعنى يستلزم اختصاص الشئ لنفسه وهو فاسد وذلك  
 الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع

كالانسان

كالإنسان ويمكن ان يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة  
 اعم من النوع الحقيقي والحد الثام فمع يكون الاختصاص  
 من قبيل اختصاص الاعم بالاختصاص او بان يقال ان المراد  
 بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على  
 ان الاختصاص اضافي كما لا يخفى ١١ قوله الذاتي المطلوب  
 بكلمة ماوهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتي المشترك  
 لمتعدد وقوله تمييزاً في الجملة لا بد منه ههنا اذ كما يجوز  
 ان يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار كالتألق للإنسان  
 كذلك يجوز ان يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحياس  
 للإنسان وان لم يصح في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل  
 البعيد وسأني جواز التعريف بالاعم في الحدود والرسوم  
 الناقصة فتأمل ١٢ قوله ان كان عين الحقيقة الخ لا يخفى ان  
 التعرض بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لا حاجة اليه في هذا  
 التقسيم بل يكفيه الحثيات المذكورة لكننا اقصدنا التنبيه  
 على ان كل نوع حقيقي عين حقيقة ماتحة من الجزئيات وكل  
 جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو او اعم ١٣ قوله فان كان  
 جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق لا يخفى ان الظاهر  
 ان يقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى ثلاثتهم  
 اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التي هي النوع  
 الحقيقي اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس  
 والفصول اجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان  
 ١٤ قوله بل جزءاً ميراً لها في الجملة الخ اي سواء ميزها عن  
 جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن

بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وبخده او مع عمرو  
 باى شئ هو في ذاته كان الجواب الناطق او الحساس او القابل  
 كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس  
 او ما فوقه من الفصول البعيدة ١٣ قوله كالتناطق والحساس  
 لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان  
 والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان  
 في الانسان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر الحيوانات وراء  
 جزء الحيوان وفي الحيوان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر  
 اجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا  
 اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين  
 الجوهرين اللذين هما مبداء النطق والحس كما حققه بعض  
 المحققين وكذا الكلام في النسخي والقابل للابعاد وغيرها  
 من العوارض التي وضعوها مقام الفصول ١٣ قوله وان عم  
 حقايق مختلفة الخ فعرض عام سواء كان مميراً في الجملة اولا  
 فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولاً في جواب  
 اى شئ في عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز في الجملة  
 وقد قانوا انه غير مقول في جواب ماهو ولا في جواب  
 ماهو ولا في جواب اى شئ هو لا يقال ليس مقولاً في جوابه  
 الا من حيث كونه مميراً في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس  
 بعرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق في محله ان الخاصة  
 قسمان خاصة مطلقة وهي الخاصة المميزة عن جميع الاغيار  
 وخاصة مضافة هي المميزة عن بعضها وان الخاصة التي  
 قسمة للكليات الاربعة هي الخاصة المطلقة فلما اعتبر

في مفهوم

في مفهوم الخاصة ههنا التمييز عن جميع الاغيار خرج عنها  
الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام وتبقى  
واسطة بين الكليات الخمس والثاني باطل فتعين الاول  
ولامخلص الابان يقال السؤال باي شيء في عرضه سؤال  
عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال باي شيء هو  
في ذاته سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم  
اوبان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب اي شيء  
في عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين  
للتعريف بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ولذا  
تركنا مفهوم العرض العام عدم كونه مقولاً في جواب  
ما هو ولا في جواب اي شيء هو فتأمل فيه ١٣ قوله كالحيوان  
والجسم فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بماهما يحمل  
عليهما في الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي  
واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بماهما يحمل عليهما  
الجنس العالي وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم  
نوعاً لضافيا كالانسان ١٤ قوله ثم الاتواع ترتب الخ اعلم  
انهم وضعوا للتمثيل والتوضيح كليات مرتبة صعوداً وتزولا  
وهي الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق (ثم الحيوان  
المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة اخذوا كلا  
من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما لتزدد هم  
في ان فصله القريب هو الحساس او المتحرك (ثم الجسم النامي  
وضعوه مركباً لعدم وجدانهم في كلام العرب مفرداً  
موضوعاً لمجموع الجسم النامي (ثم الجسم المحدود بجوهر

قابل للابعاد الثلاثة اى الطول والعرض والعمق (ثم الجوهر  
 المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج كانت لافى موضوع  
 ولم يجوده لانه جنس عال لبس فوقه جنس آخر فلا يمكن  
 تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس  
 فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيبيء الاشارة اليه  
 وانما اعتبر النزول فى الانواع والصعود فى الاجناس  
 لان النوعية الاضافية المترتبة باعتبار الخصوص والجنسية  
 باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم  
 الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم  
 منه فالترتب فى الانواع لا يكون الا بطريق النزول وفى الاجناس  
 لا يكون الا بطريق الصعود وعبرة الصعود والنزول منبهة  
 على ان ماتحت الشئ لا يكون شاملا له ولغيره فى الاغلب  
 بخلاف ما فوقه كما فى طبقات العناصر والافلاك ١٢ قوله  
 بعينه الخ اشارة الى ان اعتبار الجزء مرتين بالجليتين جائز  
 كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم عام وعارض  
 لانواع الجوهر فى ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا مثلا  
 فيها من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر ١٤ قوله  
 الى جنس عال وفصل الخ وقد قالوا ببساطة الجنس العالى  
 وسكتوا عن بساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب  
 ان يكون بسيطا ايضا لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين  
 متساويين وهو باطل واما من جنس وفصل فذلك الجنس  
 لا يجوز ان يكون عرضا لثلا يلزم تقوم الانسان الجوهر  
 بالعرض فانه باطل فهو اما من الاجناس البعيدة للانسان

واما

وأما من فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس  
 الواحد أو الفصل الواحد في المساهية وهو أيضا باطل  
 (هنا قلت قال الفصل القريب للإنسان فرد من أفراد الجوهر  
 لا من أفراد العرض لئلا يلزم التعقود المذكور فيعود محذور  
 التكرار لتحقيق مطلق الجوهر في ضمن فردة) قلت العود  
 ممنوع وإنما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم  
 آخرهما جنس وقضل وليس كذلك بل المدعى أنه بسيط  
 ولا يلزم من كونه فردا لمطلق الجوهر أن يكون مركبا منه  
 واللام يكن الجوهر المجردة من الماهيات البسيطة مع أن العقول  
 والنفوس منها عند الحكماء فتأمل ١٥ قوله كالكلبي للعنقاء  
 لم يقل للإنسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة  
 لأنها قد ترسم في الأذهان جزئية عند الإحساس بها فتفارق  
 عنها الكلية فلا يكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها  
 من الماهيات التي لم يوجد لها فرد في شيء من الأزمنة ولم يعلق  
 بها إحساس أصلا فلا ترسم في ذهن من الأذهان على وجه  
 الجزئية في شيء من الأزمنة فلا يفارقها للكلية بالضرورة  
 ما دامت موجودة في الأذهان فتكون لازمة لها في الذهن  
 ١٥ قوله كالمالح للبحر إذ يمكن إزالة الملوحة عنه كما يظهر  
 عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر أصلا فلي تأمل  
 ١٥ قوله كالضاحك بالفعل الخ ولغائل أن يقول تمثيل الخاصة  
 الغير الشاملة به غير صحيح إذا ضحك بالفعل وهو الهيئة  
 الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي  
 للإنسان مساو له وشامل لأن الصبيان بل الأطفال في المهد



يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب فالمشال الصحيح  
 لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل  
 لجميع افرادة ( اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى آخر  
 وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١٥ قوله اما خاصة  
 النوع الخ ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد  
 اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه  
 المساوي وكذا خاصة الفصل البعيد تندرج في خاصة  
 الجنس فلا نقض بهما كالايتي ١٦ قوله مفردين كانا الخ  
 تعميم للمفهومين الشاملين للتصادقين ولغير المتصادقين  
 لا تعميم لغير المتصادقين فقط والالم يصح التمثيل بلزوم  
 المعرفات لتعريفاتها لان المعرف والتعريف متصادقان قطعاً  
 وايضاً هذا التعميم تغير مختص بغير المتصادقين بل يجري  
 في التصادقين ايضاً كالايتي ١٦ قوله وعلى التقادير الخ  
 اي على تقدير كون كل من هذين اللزومين بين مفردين او مركبين  
 او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين ١٦  
 قوله قول بكنسب الخ القول بمعنى المقول مفرداً ~~كان~~  
 او مركباً لا بمعنى المركب لئلا يخرج التعريف بالمفرد كما يحى  
 والاكتساب في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر لا مطلق  
 التحصيل فلا يصدق التعريف على اللزومات بالنسبة  
 الى لوازمها اليقينة ١٦ قوله من تصوره الخ احتراز  
 عن التصديقات بناء على ان المراد بالتصور هو الصورة  
 الحاصلة الغير المفارقة للحكم المقابلة للتصديق كما هو المتبادر  
 ١٦ قوله او بعضها المحض الخ يريد عليه انه يستلزم ان يكون

المركب

المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعدين ان يجوز  
 التعريف بالاعم وان يكون مجرد الجنس ان يجوز مع ذلك  
 التعريف بالمفرد خدا ناقضا وليس كذلك (والجواب ان ذلك  
 مجرد احتمال عقلي غير محقق فلا ينتقض به التعريف ولو سلم  
 فلا بأس في كونه خدا ناقضا عندهم وكذا الكلام في تعريف  
 الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد  
 مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القريب  
 مع احدهما رسما ناقضا ١٧ قوله لمصلحة باعتبار العوارض  
 الخصوصية الخ وذلك لان ماهية الرومي مثلا انما يكون  
 ماهية مقابلة للماهية الربحي باعتبارنا مع الانسان تارة عارض  
 للبياض وتارة عارض للسواد ثم وضعت لفظ الرومي بازاء  
 الاول ولفظ الربحي بازاء الثاني والا فهما ليسا بماهيتين  
 متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان  
 فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مداخل  
 في حصول ماهيتهما فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان  
 والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما  
 والصاهل في الاخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه  
 ام لا قلنا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع  
 مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف  
 وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فيه ١٧ قوله  
 فيكون تعريف الرومي الخ فان قلت بل هو تعريف حقيقي  
 لكونه معلوم الوجود الخارجي قبل التعريف (قلت لما كان  
 من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجي عند

احدى ولو عند القائلين بوجود الكلى الطبيعي في الخارج  
 بخلاف الانسان والحيوان وبغيرهما من الماهيات الحقيقية  
 ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضى كون الصادق  
 عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتضى ذلك في مفهوم الجزئى  
 والواحد والكثير وغيرها فانها امور اعتبارية قطعا ١٨  
 قوله فلا اشكال بمحدودها على حدود الخ وجه الاشكال  
 ان الحدود المذكورة منقوضة بحدود الاصناف ورسومها  
 التابعة اذ لبس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان في الانسان  
 الايض (والجواب ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة  
 الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتبارى بالنسبة الى ماهية  
 الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان يكون  
 جنسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال ١٨ قوله كتعريف  
 الاب بما يشتمل الخ فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة  
 والابوة والبنوة متضايقان لا يعقل احدهما بدون الاخرى  
 فان الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر  
 والبنوة كون الحيوان الاخر بحيث خلق من ماء الحيوان  
 الاول ولا يمكن تعلق احدهما بالآخر ولا يتوقف  
 تعلق احدهما على تعلق الآخر بل متعقلان معا بخلاف  
 تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم  
 العلم عما من شانه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدم المضافة  
 بملكاتها كان تعقل التعريف بعدم الجهل متوقفا على تعقل  
 العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان  
 التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور

الباطل

الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف الدور المعنى  
 اذ غاية ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل  
 قوله ١٨ في نفس الامر الخ اى لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضى  
 ان يعلما في الواقع بل في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره  
 فاعلم ١٨ قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ فاذا  
 اردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا انه الجسم الناطق يرد  
 عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامى او غير الحساس  
 مع انهما ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران في مفهوم  
 الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون  
 العكس فيكون باطلا ولا يندفع هذا بانه مجرد احتمال عقلي  
 بل محال ولا يخل التعريف الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك  
 عن غير الحد التام كما لا يخفى ١٨ قوله ما يجب اخذه في الحدود  
 يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في الرسوم والى  
 ان المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب  
 اخذه فيها لا كل دلالة التزامية ١٩ قوله لان انضمام الكل  
 الى الكل الخ ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف  
 انما يكون للماهية لا للفرد لكن يرد عليه ان مدار التعريف  
 الصحيح على المساواة صدقاً فلم لا يجوز ان يكون الكل  
 المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد (فالحق  
 ان الجزئى الحقيقى لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لاسيما  
 على مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا  
 وان امكن تعريفه الخ اشارة الى انه لا يمنع على مذهب  
 المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلاً على مذهب

القدمات المجوزين لذلك ٢٠ قوله واما نفس الثبوت والاتصال  
 والاتصال الخ اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدمات  
 انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاوقوع  
 عبارتين في الجملة عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحاده  
 معه وفي المتصلة عن الاتصال واللا اتصال وفي المنفصلة  
 عن الانفصال واللا انفصال لاعتن وقوع الاتحاد ولاوقوعه  
 وعن وقوع الاتصال ولاوقوعه وعن وقوع الانفصال  
 ولاوقوعه وانما اثبتها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاوقوع  
 عبارتين عن ذلك فغنى زيد قائم وليس بقائم عند القدمات  
 ان القائم متحد مع زيد اوليس بمتحد وعند المتأخرين  
 ان اتحادهم معه واقع اوليس بواقع ولاينبغي انه فاسد  
 لاذن من القدمات من عرف التصديق بادراك ان النسبة واقعة  
 اوليست بواقعة ولاشك ان النسبة التي حكم عليها بالوقوع  
 او الاللاوقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة  
 ولو سلم انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا  
 مستحيل بدون تصور الاتحاد اذ الانعدام انما تعرف بملكانها  
 فيكون الاتحاد متصورا مشتركا بين الموجبة والسالبة  
 فاذا انكروا القدمات يلزمهم الوقوع فيما هربوا فكيف  
 ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء  
 القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورها الحكم  
 بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها  
 من الاجزاء والا لكان البصر من اجزاء القضية في قولنا  
 العبي صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه

خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم  
 هذا المقام اذ قد زل فيه اقدم اعلام والمجد لله على الانعام  
 ٢٠ قوله المسماة بالنسبة بين بين الخ انما سميت بها لكونها  
 مشتركة بين الموجبة والسالبة اما جزء كما عند المتأخرين  
 او خارجا موقوفا عليه كما عند القدماء ٢٠ قوله ثم الاذعان  
 بها الخ اى الادراك الاذعان وكلمة ثم ههنا للتراخي الرتبة بناء  
 على ان رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخي  
 الزمانى والا لم يطرد الكلام فى الاوليات لان تاخر الاذهان  
 عن التصورات الثلاثة فيها لبس بالزمان بل بالرتبة وان كان  
 تأخرها عنها فى النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم  
 ذلك ٢٠ قوله ولو بالالتزام اشارة الى دفع ما وردوا  
 من ان ضمير الفصل فى نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع  
 ومطابق له افراد او ثنية وجعا كما فى الزيدان هما القائمات  
 والزيدون هم القاسمات فكون دالا على الموضوع لاعلى  
 النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه او كان  
 كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال  
 على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام تسمية رابطة سواء كان  
 اداة كما فى ادوات النفي او كلمة كما فى قام زيد او اسما كما فى ضمير  
 الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند  
 النحاة مع كونها اسما ولا منافاة بين كونها دالا بالمطابقة  
 على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل ولو سلم ان كل  
 رابطة اداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام  
 الثلاثة اعنى الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن

ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة واداة باعتبار  
 دلالة الالتزامية والكلمات كالت باعتبار دلالتها التضمنية  
 على معنى مستقل وادوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى  
 غير مستقل هو النسبة الجزئية اعني النسبة الى فاعل معين  
 فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التفتازاني في التهذيب  
 من انهم استعاروا ضمير الفعل للدلالة على النسبة ولا يخفى  
 ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما في كلام العرب العرباء  
 رابطة مع انهم في صدد الابحاث الشاملة للكل كما لا يخفى هذا  
 ٢٠ قوله اما نفس المحمول المرتبط بنفسه الخ ارتباطه نحو  
 قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره ائمة  
 العربية من ان الافعال موضوعة المجموع الحدث والزمان  
 والنسبة الى فاعل معين او الى فاعل ما على اختلاف بينهم  
 فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد ان يحمل تقسيم  
 اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتباري وان قلنا  
 ان الاداة بعضها فلا حاجة اليه ٢٠ قوله زيد قائم ابوه الخ  
 فان المحمول بمجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط  
 جزء من ذلك المجموع وكذا الضمير في قولك زيد ابوه قائم  
 فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط الجملة به بالالتزام  
 فيكون رابطة كما عند النحاة ٢٠ قوله ومثل الاخير يسمى الخ  
 لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال الناقصة الدالة  
 على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فيبينها تناسف  
 واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر  
 لانه اما ان يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه اهل

المنطق

المنطق اول يدل عليه فيبطل ما ذهب اليه النحاة ولا مخصص  
الايمان ذكرنا من ان لبس كل رابطة اداة عندهم او التقسيم  
الذي اورده اهل المعقول اعتباري فثأمل ٢١ قوله صادق  
بالاعتبار الاول اى على ان يكون قضية خارجية واما اذا كانت  
قضية حقيقة فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتى ٢١ قوله  
ولا يراد بالمحمول الافراد الخ يشير الى ان المتعارفة المستعملة  
فى العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الافراد  
ومن جانب المحمول المفهوم وما سولها منحرفة عن الجادة  
غير متعارفة سواء اريد العكس كما فى المثال المذكور فى المتن  
او اريد من كل من الحيانيين الافراد مسورين بسور الكلبي  
نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئى نحو بعض الحيوان  
بعض الجسم او احدهما بسور لكلبي والاخر بسور الجزئى  
نحو كل انسان او بعض الحيوان وعكسه او غير مسورين  
واذا اعتبر السلب كالتحرقات من تقية الى عدد كثير  
وقد فصلها بعضهم ولا فائدة تفيد بها ولذا تركوها فى المتن  
٢١ قوله من الافراد الشخصية الخ ناظر الى مثل قولنا  
كل انسان حيوان وقوله او النوعية ناظر الى مثل قولهم  
كل نوع كلبي فان كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل  
بنحو كل جنس كلبي وان اريد النوع الاضافى فان الجنس العالى  
كالجواهر لبس بفرد شخصى ولا نوعى الا ان يراد من النوع  
ههنا مطلق الكلبي الاخص من العنوان وان كان جنسا  
او خاصة او غيرهما ٢٢ قوله ولبس كلبي الخ يشير بزيادة  
هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلبي مندرج عندهم فى السلب



الجزئي ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلي هو السلب الجزئي  
مع ان نقيضه الحقيقي هو رفع الايجاب الكلي كما استعرف  
٢٢ قوله والمهمل في قوة الجزئية الخ يعني ان المهمل  
الموجبة في قوة الجزئية الموجبة وان المهمل السالبة في قوة  
الجزئية السالبة ومعنى كونها في قوتها انها متلازمان فني  
صدقت المهمل صدق هناك الجزئية وبالعكس والشخصية  
في حكم الكلية في وقوعها كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها  
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة  
الكلية وغيرهما ٢٢ قوله الباحثة عن احوال اعيان  
الموجودات فيه اشارة الى ان المراد من عدم استعمالها  
فيها عدم وقوعها مسائلها لعدم وقوعها مطلقا ولومبادي  
لمسائلها فانه محل نظر ٢٢ قوله على العهد الخارجي  
الشخصي كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعي  
كما اذا اريد به الرومي فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك  
النوع من حيث هو هو او مهمل ان اريد هو من حيث تحققه  
في ضمن افراد فتأمل ٢٢ قوله او من حيث تحققه في ضمن  
الافراد مطلقا اي من غير تعرض لبيان كميتها كلا  
او بعضا وهذا القسم من اقسام لام الجنس كالاستفراق  
والعهد الذهني الا ان اهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه  
في لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير  
من المرأة مع ان الخبرة لا تعرض لمفهوم الرجل من حيث هو  
هو بل من حيث تحققه في ضمن الافراد ولبس المراد ان كل  
رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولان بعضا غير

معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء  
اذلا فائدة يعتقد بها فيه بل المراد ان جنس الرجل من حيث  
تحقيقه في ضمن الافراد خير من جنس المرأة من حيث تحقيقها  
في ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة فائدة جيدة  
هي انه ما من خير من النساء الا وفي جنس الرجل من هو خير  
منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس  
على الجنس لامن الاستغراق ولامن العهد الذهني ٢٣ قوله  
باعتبار امكانه ووجوده في الخارج الخ لم يقل للموضوع الممكن  
الموجود تحقيقا بل زاد الاعتبار للاشارة الى ان موضوع  
الخارجية والحقيقية لا يجب ان يكون ممكنا في نفسه  
وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا محققا  
في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا  
تقدرا في الخارج كما يظهر من مثالنا بان اجتماع النقيضين باطل  
٢٣ قوله سواء كان ممكنا يوجد في الاذهان بلا فرض الخ  
هذا الا مكان امكان عام مفيد بما نب الو جود بقريته  
مقابلته للمنتع فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله يوجد  
في الاذهان الخ انه على تقدير وجوده في الذهن نحصيل فيه  
بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية  
لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خلقت  
وطبعا لبس لها ماهية في الاذهان الابان يقال لو كانت  
الخمس زوجا فحتاج في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض  
وجودها الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل  
في الاذهان بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجي

وإنما المحتاج الى فرضه هو الحكم الايجابي عليه خارجا ولذا  
 كان ماهيات المتكهنات حقيقة وماهيات المحالات فرضية  
 فاعلم ذلك ٢٤ قوله واذا سلته بذلك المعنى بان تقول لبس  
 الاجتماع الموجود في الخارج وجودا محققا بصير في الخارج  
 كان سالبة خارجية صادقة وقس عليه اخوانه ٢٤ قوله  
 كان موجبة ذهنية كاذبة الخ لان البصر من عوارض  
 الوجود الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان  
 هذا الحكم ايجابا ذهنيا فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا  
 حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد الوجود  
 في الذهن بلا فرض فتأمل ٢٤ قوله فالوجود المعبر في موجبة  
 وكذا الامكان المعبر مع موضوع الحقيقة معتبر في سالبتهما  
 ايضا والالم يكن بينهما تناقض كما سبق ٢٤ قوله ولذا  
 وقع بينهما تناقض الخ اشارة الى دفع ما وردوا على قولهم  
 صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف  
 صدق الايجاب وحاصل الايراد انه لو صدق السلب عند  
 عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز  
 صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب  
 عن بعض الافراد المعدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود  
 للمعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته ايضا فيجوز انصراف  
 السلب الى الفرد المعلوم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف  
 صدق السلب على وجود الموضوع لان الوجود الذي اعتبره  
 الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي  
 لا يتوقف على تحقق القيد الواقعة في حيزه بخلاف صدق

الايجاب

الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه  
 علي صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى  
 وجود السوط واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك  
 وان لم يكن لك سوط اصلا كما لا يخفى ٢٤ قوله فعل محقق  
 في الواقع في الخارجية الخ لم يقل فعل محقق في الخارج  
 في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون  
 صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو  
 بعض الممكن انسان او جسم او جوهر او حار او بارد وكذا  
 الكلام في الحقيقة كما ان عقد الوضع في الذهنية لا يجب  
 ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو  
 كل حار ممكن فاختر الواقع الاعم من الخارجي والذهني  
 كنفس الامر ٢٤ قوله نحو كل انسان حيوان الخ لما قدمنا  
 ان ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجودين ٢٥ قوله  
 وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة  
 والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج  
 والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير  
 موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كما لا يخفى ٢٤ قوله  
 وهو ظاهر الخ لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقا  
 من الموضوع المحقق ففي كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية  
 الخارجية يصدق فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو انحصر  
 العنوان والحكم في بعض افراده الممكنة نحو بعض مركوب  
 السلطان فرس ٢٥ قوله وتقيضهما الخ وهما السالبتان  
 الكليتان الخارجية والحقيقية لما سياتي ان تقيض كل نوع

ما يماثله في النوع وتخالفه في الكيف والكم ٢٥ قوله وكذا  
 بين نقضيهما الخ يعني كل من السالبة الكلية الخارجية  
 والسالبة الكلية الحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية  
 الذهنية وان كان بين اوليين عموم مطلق ٢٦ قوله ويظهر  
 ذلك الخ اى يظهر كون كل من السالبة الكلية الخارجية  
 والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك  
 الامثلة لصدق الكل في نحو لاشئ من الفرس بانسان  
 اوضحا لك وصدق الخارجية والحقيقية بدون الذهنية  
 في نحو لاشئ من الانسان والعنقاء بممكن في الخارج وبالعكس  
 في نحو لاشئ من النار بحارة في الذهن فانظر ٢٦ قوله  
 بتقديم رابطة الايجاب قيد الرابطة بقيد الايجاب مع انهم  
 اطلقوها ههنا لان الرابطة في السالبة اداة السلب فليس  
 فيها تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب  
 عنها كما لا يخفى ٢٦ قوله يتوقف على تحقق الوجود المعتبر الخ  
 لم يقل يتوقف على وجود الموضوع كما قالوا للاشارة  
 الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان ههنا وجودين  
 احدهما الوجود المعتبر الذى يعتبره الحاكّم مع الموضوع  
 وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وبينهما عموم  
 من وجه اذ لا يلزم من اعتبار الحاكّم وجود الموضوع وجوده  
 في الواقع ولا من وجوده في الواقع ان يعتبر الحاكّم ذلك  
 الوجود معه وقد يجتمعان فالوجود الاول مشترك بين الموجبة  
 والسالبة يلزم التناقض بينهما كما عرفت ولتمتاز السالبة  
 الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس

والوجود

والوجود الذى يتوقف عليه صدق الایجاب دون السلب  
هو الوجود الثانى دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق  
السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم  
فى السالبة على الموضوع الموجود اى لمقدم معه الوجود  
وان لم يتحقق فى الواقع فاعلم ذلك اذ قد نزل فيه اقدام كثير  
من الاعلام ٢٧ قوله فيما وجد الموضوع بذاته فى الذهن الخ  
مما له ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كفى الاربعة الموجودة  
فى الذهن فى احد الازمنة او مقدرا كما فى كنهه الواجب تعالى  
على تقدير القول بامكان حصوله فى الذهن وان لم يقع ابد  
فالمراد من الذات الماهية الحقيقية التى على تقدير حصولها  
فى الازدهان تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجى  
بخلاف ماهيات الحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا  
هو الفرض المتعلق بوجوده الذهنى الممكن وبالعرض فى قوله  
بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجى  
المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٧ قوله لاشئ من المعدوم  
المطلق الخ المعدوم المطلق ما لبس له وجود اصلا لافى  
الخارج ولا فى ذهن من الازدهان فلا يكون معلوما بالضرورة  
لاشتراط العلم بالوجود الذهنى (ثم هذه القضية مشروطة  
عامة لان المراد انه لبس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما  
مطلقا وهذا الحكم صادق وان كان معلوما متصورا فى هذه  
القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها مشروطة وصيغة هى  
حالية فى الظاهر شرطية فى المعنى ولا شك فى صدق الشرطية  
ههنا بان يقال كلما كان الشئ معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون

معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى ٢٨  
 قوله لكنها في التحقق الخ لان محمولها حكم السالبة وهو من  
 النسب وكل نسبة معقول ثان كما عرفت بخلاف المدولة في نحو  
 العقب اعمى او لا كاتب خارجية او حقيقة فان محمولها المفهوم  
 العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة التي  
 من غير اعتبار النسبة فيه ولا جل ان الاداة فيها ليست لسلب  
 النسبة الايجابية سميت معدولة للعَدُول عن حقيقة اداة التي  
 الموضوعية لسلب النسبة (فان قلت كيف ثبت المفهوم اغيره  
 في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج  
 يجب ان يكون موجودا فيه) قلت قد تقرر في موضعه ان ثبوت  
 الشيء للشيء في الخارج بمعنى الثبوت الرابطي المدلول عليه  
 بالجل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود  
 الثابت فيه ولا يدفع بان يقال قولنا في الخارج قيد المحمول  
 لا قيد الثبوت فيكون الخارج طرفا لنفسه لا وجوده  
 والموجود الخارجي ما كان الخارج طرفا لوجوده لان نفسه  
 ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون وجود زيد  
 موجودا في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجودا  
 فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول الكلام  
 في القضية الخارجية الحاكم بالثبوت الخارجي فلا محالة يكون  
 قيد الثبوت لا للمحمول (فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت  
 العدمي في الخارج وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج  
 في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقة) قلت الدليل لزوم  
 ارتفاع التقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجي

لبس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والالار ترفع النقيضان  
عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعنى الفرس موجود  
فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة  
المحمول من الخارجية ( فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم  
الامكان في الخارج مع انه لبس كذلك اذ نقول زيد باعتبار  
وجوده الخارجى لبس لا يمكن والالم يكن ممكنا بل واجبا وممتعا  
وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والالار ترفع النقيضان  
عن امر موجود وايضا السالبة المعدولة المحسول مستلزمة  
للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع قلت لانسلح انه باعتبار  
وجوده الخارجى لبس لا يمكن اذ غاية ما يستلزمه ان لا يكون  
ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف الامكان في الخارج لان  
لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع في الذهن حتى  
يلزم كونه واجبا وممتعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا  
لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن  
باعتبار الخارج فقد يثبت مفهوم اللا يمكن بهذا الاعتبار  
والالار ترفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسمان قسم  
معقول اول مختص بالوجود الخارجى كالاعمى او مشترك  
بين الوجودين كالابصير واللامكن وغيرهما من نقيض  
المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم  
معقول ثان مختص بالوجود الذهني كالممكن والممتنع وغيرهما  
فافهم هذا المقام ٢٨ قوله انعقاد الكل اى انعقاد جميع  
القضايا ذهنية كانت او خارجية او حقيقية موجبة كانت  
او سالبة اذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد اشارة



الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد  
 لا الصدق والكلام في الثاني لافي الاول ٢٨ قوله مادام  
 موجودا او معدوما زاد قوله او معدوما لئلا يرد عليه ما ورد  
 على من تركه من انه لا يصدق على ضرورة السلب عن  
 المعدوم نحو لا شيء من المحال يبصر خارجية او حقيقية لان  
 قوله مادام موجودا يقتضي وجود الموضوع سواء كان قيـدا  
 للنسبة او لضرورتها اذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة  
 في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم  
 لو كان قيد النسبة بين يمين لما اقتضى ذلك لو قوعه في تخير  
 النفي اكن كونه قيـدا لتلك النسبة باطل كما حققه ابو الفتح  
 في حاشية التهذيب وكذا الكلام في تعريفات الاتية تأمل  
 ٢٨ قوله بشرط الوصف اي يحكم فيها بضرورة النسبة  
 بشرط انصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنى اشتراط  
 الضرورة بالانصاف ان يكون للانصاف به مدخل  
 في الضرورة وتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها  
 كما في مثال تحريك الاصابع او لا كما في قولنا بعض الحار ذائب  
 بالضرورة مادام حار او هو الدهن الحار والمقتضى لضرورة  
 الذوبان مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والالكان  
 الحار الحار ذاتيا ايضا وقوله ووقته اشارة الى ان الضرورة  
 المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم  
 كما اذا كان العنوان علة معدة للمعمول نحو كل حي ماتت  
 بالضرورة بعد كونه حيا مادام حيا وهو ظاهر ٢٩ قوله  
 فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ بجميع الذاتيات واوازمها

ولوازم

ولوازم احد الوجودين بماله مدخل وضرورى في وقته  
فالم يبق هناك الا العرض المقارق وهو قسمان قسم ضرورى  
في وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم  
لبس بضرورى في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية  
فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل  
في الضرورة صدق هناك المعنيان معا في مثال اظلام المنخسف  
واذا كان من القسم الثانى فان كان له مدخل في الضرورة  
صدق المعنى الاول دون الثانى كساقى كل كاتب متحرك  
الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلا  
عن ضرورة التحرك السابع لها والا فيصدق المعنى الثانى  
دون الاول كما في كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل  
للكتابة في الحيوانية ٢٩ قوله وكل منخسف مظلم بالضرورة الخ  
ضرورة الانخساف والاطلام وقت حيلولة الارض بينه  
وبين الشمس مبنى على ما زعمه الحكماء من كون الواجب  
تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو  
الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ  
منها لجواز خلق الاضائة حينئذ ولجواز ازالة الحيلولة  
كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن  
تركه كلا او جزءا في كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان الضرورة  
في وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف  
فتأمل ٢٩ قوله او يدوامها مادام الذات اى مادام  
موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لا يرد عليه  
دوام السلب عن المعدوم على نحو ما سبق في الضرورية

المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف فليكن  
السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكاتب  
بساكن الاصابع بالضرورة او بالذوام مادام كاتباً  
موقوفين على وجود الموضوع كجميع سوابب المركبات  
ولا ضرر فيه بعد ان صدقنا عند عدم الموضوع مثل قولنا  
لاشئ من المعلوم بطائر او كاتب مادام معدوماً فتأمل ٢٩  
قوله ازلا وابداً اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو  
الله تعالى حي او عالم بالفعل كما ان قوله او في احد الازمنة اشارة  
الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم  
بالفعل او قاعد فلا يرد ان في احد الازمنة مستغن عن قوله  
ازلا وابداً تأمل ٢٩ قوله كل انسان كاتب بالامكان العام  
الح وبما يجب ان يعلم ان قولهم بالامكان في امثاله هذه العبارة  
ان كان قيداً للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيداً  
للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية  
المطلقة لان كون الانسان ممكناً الكتابة ضروري له في جميع  
اوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضرورياً له كما لا يخفى  
٣٠ قوله في الموضوع والمحمول قيد بهما مع انهما متروكان  
في سائر الكتب للاشارة الى ان مجرد اشتغال القضية على حكيمين  
مختلفين بالايجاب والسلب لا يكتفي في كونها مركبة في عرفهم  
والا لكانت جميع الاحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم  
نحو ما جاء في الازيد ولبس كذلك بل هي وامثالها بسيطة  
عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلب  
فيه في الموضوع اذا ما ثبت له المحي هو زيد وما سلب عنه

ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية  
 المشتقة عليهما بسيطة لامركية بخلاف قولنا كل كاتب متحرك  
 الاصابع بالفعل لا دائماً فان معنى لا دائماً لا شيء من الكتاب  
 متحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فبقي الموضوع  
 والحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع  
 ههنا بالحقيقي للاحتراز عن الموضوع الذكري فان اتحادهما  
 في الموضوع الذكري غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادهما  
 في الموضوع الحقيقي والا لصدقت المركبة الجزئية في قولنا  
 بعض الجسم حيوان لا دائماً لان معنى جزئيتها ان بعض  
 الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً مع ان هذه  
 المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذا الحكم في الجزئين فيها  
 على شيء واحد فلو صدقت تلك لمركبة لزم ان يوجد جسم  
 يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بهما في وقت آخر  
 وهو باطل كما سيوضح ٣١ قوله وماعد العائتين بالادوام  
 الوصفي انه يمكن تقييد بعض ماعدا العائتين من البسائط  
 بالادوم الوصفي وان لم يكن تقييد بعض ماعدا هما الاخر به  
 كالذاتتين للاراد ان الضرورية والبدئية ماعدا هما لا يمكن  
 تقييدهما بالضرورة والدوام الذاتيان اخص من الدوام  
 الوصفي وتقييد الاعم مابين لعين الاخص فليحمل على هذا  
 اخوات هذا القول ٣١ قوله او المنشرة لمنع الخلو فلا يرد  
 ان الوقتية المطلقة ماعدا المنشرة المطلقة لا يمكن تقييدها  
 باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الجمل على منع الجمع  
 والخلو فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق

٣١ قوله نحو الله تعالى عالم اوحى الخ فان هذه الصفات  
لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى  
يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب  
تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها  
بوجه من الوجوه فهى ممكنة فماهية الواجب تعالى اية  
عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا  
بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت فى الاصل  
٣٢ قوله بشرط المحمول الواقع اى بشرط وجود المحمول  
فى الموجبة وعدمه فى السالبة والمراد من الوجود والعدم  
مظهر الواقع فى وقته اذ لا ضرورة اليوم فى قياس زيد غدا  
لا فى وجوده لعدم وقوعه بعد ولا فى عدمه فيه لعدم تحقق  
وقته الذى هو الغد وبالجمل لا ضرورة فى شئ من طرفى  
القيام الغير الواقع بعد وان شرط احدهما فالمراد الشرط  
الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع  
٣٣ قوله وهو الامكان الصرف الخالى الخ فان قيام زيد  
غدا مثلا لا ضرورة اليوم فى جانبيه الايجاب وهو ظاهر  
والالكان واقعا بطلته فى اليوم اوفى الماضى ولا فى جانبه السلب  
لان عدم قيامه فى الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه  
الان والما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه اذ جاء الغد  
فقيامه المستقبل يمكن صرفه لضرورة فى شئ من طرفيه  
بخلاف الامور الواقعة فى الحال اوفى الماضى فانها متحققة  
فى وقتها بالفعل بعلاها الموجبة لها فهى ضرورية واقفها  
الضرورة بشرط المحمول هكذا حقيقة الشيخ الرئيس ونظله

شارح المطلع ويهتدأ التقرير يظهر بطلان ما قيل إن الامكان  
 الوقوعى يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية  
 والمسماوية لا مطلقا ٢٣ قوله واقلها الخ انما قل اقلها  
 لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت  
 اعم من سائر الضرورات ووجدان فرد الاعم اسهل واقل  
 مؤنة من وجدان فرد الاخص لان فرد الاعم اكثر وفرد  
 الاخص اقل وانما كانت اعم من الضرورة في وقت ما لانها  
 كما يتحقق في فعل الفاعل الموجب يتحقق في فعل الفاعل  
 المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل  
 الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال  
 الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى  
 ٢٣ قوله كعلية المقدم الخ ترك التضاضف مع انه مذكور  
 في كذب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضادين معلولا  
 علة واحدة وهى اتحاد الولد من نقطة معينة في الابوة  
 والبنوة مثلا ٢٤ قوله باتفاق الاتصال الخ اى يكون صدق  
 التالى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة موجبة لذلك  
 الاتصال والمراد بصدقهما يتحقق مضمونها في الواقع  
 ولو في احدا لازمة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يجرى عمرو  
 اتفاقية خاصة كما لا يخفى ٢٥ قوله في الصدق فقط الخ قيد  
 فقط قيد الانفصال في التصديق لا قيد الحكم والاسكان  
 مساويا للمعنى الاعم الشامل للنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم  
 الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال فيه بخلاف  
 ما اذا كان قيدا للانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال

في الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى  
وان حكم بالانفصال في الصدق وعدم الانفصال  
في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال  
في الكذب فقط كما لا يخفى ٣٤ قوله والكل لا يخلو عن احدها  
في الاغلب وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول  
اهل المعاني تقديم المسند لكذا اولكذا اذ ليس بين النكستين  
منع جمع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيحوز ان يكون التقديم  
لكليهما او ثلثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار  
فما ذكروه بطريق التردد ٣٤ قوله كل من هذه المنفصلات  
الح في تصريح يحكم اشارة الى رد ما قيل ان المنفصلة الحقيقية  
لا يجوز ان تتركب اكثر من جزئين والالم يكن بين كل جزئين  
منها انفصال في الصدق والكذب معا وحاصل الرد انه لا يجب  
فيهما وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين بل يكفي وجوده  
بين مجموع اجزائه ثلثة او الاربعة كما في المثال المذكور فان  
العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا  
عن اثنين منها ٣٤ قوله العدد اما من الكسور التسعة كالاربعة  
فان نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلثة وهو ناقص  
عن الاربعة اوزائد كائني عشر فان نصفها ستة وثلثها اربعة  
وربعها ثلثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائدة  
على اثنى عشر او مساو لها كالسنة فان نصفها ثلثة وثلثها  
اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ايضا وليس المراد ان  
العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر اما زائد عليه او ناقص  
عنه او مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب

والثالث

والمثال مبني عليه ٣٥ قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة  
اللزومية اقول هذا ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة  
في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة  
الاول كلام ظاهرى والتحقيق ان مطلق الموجبة منها كلية  
كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبين كما ستطلع  
عليه من ان التالى في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد  
بكونه حيوانا في ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينكس  
هذه الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قدي يكون  
اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان  
حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية  
وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الاوضاع المتمتعة  
الاجتماع مع كونه حيوانا فلولا قيد التالى بل اطلق كان اللزوم  
على بعض الاوضاع المتمتعة لا الممكنة المتعبرة في الكلية  
والجزئية وان قدي يكون التالى كاذبا كالمقدم كما لا يخفى ٣٦ قوله  
لا تصدق اى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا  
بالامتناع ان يستلزم الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق  
وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب  
اللازم يستلزم كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان الملزوم  
فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق اللازم ٣٦ قوله  
مختصة بالصادقين الخ ان كانت اتفاقية خاصة او بتال  
صادق سواء كان المقدم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة  
٣٦ قوله بغير الصادقين لان ما لا يجتمعان في الصدق عنادا  
او اتصافا اما ان يكونا كاذبتين او يكون احدهما صادقة



والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان في الكذب عنادا او اتفاقا  
اما ان يكونا صادقتين او يكون احدهما صادقة والاخرى  
كاذبة ٣٦ قوله بتقديم اداة السلب الخ لم يقل وتأخيرها  
في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كلية دون دلالة  
التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة  
مع الباهر كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون  
الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يحن عمرو يحتمل ان يكون  
موجبة ان كان بمعنى يلزم ان لا يحن عمرو وان يكون سالبة  
ان كان هو بمعنى لا يلزم ان يحن عمرو فتأمل ٣٦ قوله هو  
وضع وجوده مع الآخر اما بان يقتضيهما علة واحدة او بان  
يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما لا ياتي  
عن مثل هذا الوضع فلا يرد ان غاية هذا الوضع المقارنة بينهما  
لا للزوم بناء على ان مطلق الزوم مفسر عندهم بامتناع  
الانفكاك وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبني ايضا  
على جواز ان لا يكون بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه  
فان ذات كل منهما لا ياتي عنه ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع  
مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه ايضا ٣٦ قوله فلا يصدق  
هناك السالبة الكلية الخ لان معنى تلك السالبة ان لا يوجد  
لزوم على شيء من الاوضاع المسكنة وقد وجد على بعضها  
٣٧ قوله وكذا الكلام في العنادية الخ يعني كل حكيم يمكن  
انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فيبينهما عنادا جزئيا  
على بعض الاوضاع لممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون  
الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان

وصاهلية

وصاهلية الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية  
من مانعة الجمع وان صدق من الاتفاقية وكل حكيم يمكن  
عدم انفصال احدهما من الآخر في الصدق فلبس بينهما  
عناد كلي في الصدق وان دام الانفصال بينهما كوجود  
الانسان ووجود الغنقاء فلا يصدق هناك الموجبة الكلية  
العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا  
الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الخلو ويتضح  
من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية ٣٧ قوله كلما  
تحقق النقيضان الخ اعلم ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له  
اولا ان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو  
يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا وهو باطل  
ولن كان الثاني فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم  
الشكل الجزئية وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل  
ولهذا قال فيفسطة ٣٧ قوله ففسطة لكن بما ذكره ثبت  
مادعيه من الكليتين المذكورتين قبل ٣٧ قوله وهو غير  
المطلوب الخ اذا المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين  
بمعنى ان احدهما يلق بعض اوضاعه الممكنة فيستلزم الآخر كما هو  
مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن البين انه انما يستلزمه  
على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع لبس من لوضاعه  
الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية  
اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية  
على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كلي لزومي  
موجبا كان او سالبا بخلاف ما اذا قيد بالقييد الثاني فان تحققه

مع الآخر حيثئذ لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس  
المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كليا هذا  
(مان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم) قلت كل من التقيضين  
كما انه باعتبار فرضه مع الآخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض  
هو شيء وان شئت بالشكل الثالث حيثئذ هو اللزوم الجزئي  
بينهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي  
بين كل شيئين كما دعاه فلا يتم التقریب من وجه آخر كما لا يخفى  
٣٨ قوله هو السالبة الجزئية قد اشترنا الى ان مرادهم  
من السالبة الجزئية ههنا اعم من رفع الايجاب الكلي الذي  
هو النقيض الحقيقي للايجاب الكلي كما لا يخفى ٣٨ قوله  
هو الممكنة العامة مخالفة الخ لا يخفى ان قيد المخالفة في الكيف  
مستغن عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة  
العامة اعم الموجهات فكيف يكون تقيضا مابيننا للضرورة  
وحاصل الدفع ان اعم هو الممكنة العامة الموافقة للضرورة  
في الكيف والتقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف  
فلا منافاة بينهما وكذا الكلام في ان تقيض الدائمة هو المطلقة  
العامة الا اعم من الدائمة ٣٨ قوله كما في تقايض المركبات  
الكلية الخ انما اعتبر في تقايضها ان تكون مفصلة مانعة  
الحلول لا مابعة الجمع ولا المفصلة الحقيقية لان صدق المركبة  
يصديق كل من الجزئين وكذا يكذب احد الجزئين  
او كليهما واذا كان يكذب احدهما كان احد جزئي التقيض  
اعني المفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة ولذا كان يكذبهما  
كما كان كلا جزئي التقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم

في النقيض على وجه يحتمل صدق احدا الجزئين وصدق  
 كليهما لوجود التامع الذاق بين المركبة وتضيضها والحكم  
 على ذلك الوجه لا يكون الا بان يكون تلك المنفصلة مانعة  
 الخلو بالمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمل ٣٨ قوله  
 وهو كاذب لما عرفت ان حكمى المركبة متحدان في الموضوع  
 فهذه المركبة تدل على ان بعض الجسم حيوان في وقت دون  
 وقت آخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض  
 الاخر ليس بحيوان دائما وليس هنالك فردية تصف بالحيوانية  
 تارة وبعدها اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما تصور  
 ذلك فيما كان المحصول عرضا مغارقا كالقيام والقعود وغيرهما  
 نعم يصدق الجزئيتان الغائلتان بان بعض الجسم حيوان  
 دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما في الموضوع  
 الحقيقي وان اتحدتا في الموضوع الذكري لكن ليس جزء المركب  
 الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع  
 الحقيقي كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى  
 فتأمل ٣٨ قوله بخلاف تلك العملية المرددة المحمول الخ  
 فان المفهوم المرددين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم  
 اذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو  
 عن احدهما كما هو مدلول تلك العملية كان ذلك الحكم  
 صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما او لاحيوانا دائما وكان  
 بعضه حيوانا دائما والبعض الاخر لاحيوانا دائما فيصدق  
 النقيض بهذا المعنى الشامل للاحتالات الثلاثة مع كذب الاصل  
 وانما يصدق الاصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضا

مقارفا نحو نعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وحيث يشذ يكذب  
 المنقضي بهذا المعنى لاخذ الدوام في جزئية اذ لو صدق لوقع  
 احدا لاحتمالات الثلاثة ما يكون كل انسان كاتب ادائما ولا شئ  
 من الانسان بكاتب دائما او كون بعضه كاتب ادائما والبعض  
 الاخر ليس بكاتب دائما والكل باطل واحتفيد بما ذكرنا  
 ان لاخذ نعض المركبة الجزئية طريقا آخر هو جعل المنفصلة  
 ذات اجزاء ثلاثة بان يقال في المثال المذكور اما الاشئ من الجسم  
 بحیوان دائما او كل جسم بحیوان دائما او بعضه حيوان دائما  
 والبعض الاخر ليس بحیوان دائما وظهر ايضا ان المراد  
 من الحكمين اللذين وقع التردد بينهما الحكمان المكيفان  
 بكيفية يقضى الجزئين من الاصل لا مطلق الحكمين  
 ٣٩ قوله وقد يطلق على اخص القضايا الخ وانما قال  
 اخص القضايا لان السالبة الكلية مثلا لها من القضايا الخاصة  
 بالتبديل لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة  
 الجزئية وعكسها في عرفهم انما هو السالبة الكلية التي هي  
 اخص من السالبة الجزئية وكذا الكل من القضايا المنعكسة  
 لوازم عديدة خاصة بالتبديل اعم من عكسها بحسب الجهة  
 مثلا قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض  
 الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة  
 او ممكنة عامة وعكسها في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة  
 العامة ولا الممكنة العامة اللتين كل منهما اعم مطلقة من الحينية  
 المطلقة وقس عليه البواقي ٤٠ اقوله على مذهب الشيخ  
 في عقد الوضع الخ وفيه اشارة الى انعكاسها على مذهب

الفارابي

القارابي في عقدا لوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها  
 وانعكاس السالبة الضرورية الى نفسها ملازمان وان الممكنة  
 ينتج في صغيرى الشكل الاولى على مذهب القارابي فلا وجه  
 لتوقف الكاتبي في هذه الامور كما لا يخفى ٤١ قوله كان ذلك  
 التقدير المستفاد من قيد مع الآخر وهو كون ذلك التحقق  
 مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه ان ذلك التقدير  
 عين المقدم المحال لامن اجزائه ٤١ قوله وبالعكس اى وحكم  
 السوالب ههنا تحكم الموجبات في العكس المستوى ٤٤ قوله  
 على التفصيل المذكور في انعكاس كل موجهة الى موجهة  
 اخرى حيث قلنا في الدائمات والعامتين الى حينية مطلقة  
 الى آخره ٤٤ قوله والشرطية الموجهة الكلية الخ وتوقف  
 الكاتبي في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئى بين النقيضين  
 وقد عرفت فساد ٤١ قوله ولا عكس للبواقى من الجليات  
 والشرطيات انما لم ينعكس الموجهة الجزئية الشرطية  
 ههنا الى نفسها لصدق الاصل بدون العكس في قولنا  
 قد يكون اذا كانت الارض مضبوطة يلزم ان لا تطلع الشمس  
 فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع الشمس  
 وجود النهار ٤٢ قوله ولو في الادعاء الخ هذا القيد لثلاثيخرج  
 الادلة الفاسدة مادة او موزونة مع عدم العلم بفسادها وقوله  
 ظاهرا لثلاثيخرج المغالطات التى علم المستدل فسادها  
 وقصد بها تغليب الخصم بل ولثلاثيخرج القياس الشعري  
 لان الشاعر كالمغالط يدعى في الظاهر تحصيل التصديق  
 بما اورده والحق انه لبس بدليل حقيقة بل مجازا فلا بأس

في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل ٤٢ قوله وقد تطلق  
النتيجة على اخص القضايا اللازمة الخ كما في باب المختلطات  
حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى او الكبرى ولم تقتصر  
على اطلاقها على اخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق  
العكس اذ قد يستنتج اعلمها من دليل يستلزم الاخص بخلاف  
العكس فتدبر ٤٢ قوله او يشار اليها بلفظ كالقبودات المشيرة  
اليها وكلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة لو الدالة  
على انتفاء التالي ولذا يمكن في الاقبسة الاستثنائية بشرطية  
واحدة كما في قوله تعالى ( لو كان فيهما الاله الا الله لفسدنا )  
اكتفاء عن الرفع بدلالة اداة الشرط على الانتفاء لانها  
لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم ٤٢ قوله  
كما في الاستدلال باحد المتضادين الخ لانهما متكافيان ذهنا  
وخارجا فلا يعلم احدهما قبل الاخر علما تصوريا او تصديقا  
وانما يعلمان معا وقد سرح الشريف المحقق بعدم صحة  
هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل ٤٢ قوله كموا د الادلة  
المشتملة على المصادرة هذا مبني على ان المصادرة توقف الدليل  
على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى  
فبطلان تلك الادلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور  
الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب  
مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما اذا  
انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل  
اولم يعكس كما اذا كان له دليل آخر صحيح ولا دور فيه  
وهو ظاهر ٤٣ قوله في الظروف الخارجية متعلق بالصدق

وقيد به للإشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما كان  
 بمض الظروف ذهنا كافي قولنا اجتماع التقاضين موجود  
 في الذهن والذهن موجود في الخارج فانها صادقتان  
 مع كذب النتيجة ٤٣ قوله هي مقدمة خارجة احترز بقيد  
 الخروج عن الاجزاء مثل الصغرى والكبرى وبقيد اللزوم  
 في كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم موافقتها  
 للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل  
 في الموضوع والحمول والمقدم والتالى فان شئت منها لبس  
 بمقدمة غريبة نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة  
 الاجنبية مجازا تأمل ٤٣ قوله وقسم غير مستلزم كليا الخ  
 هذا مبنى على حل الاستلزام في تعريف القياس على الاستلزام  
 الكلى لاعلى مطلق الاستلزام الاعم من الكلى والجزئى والا  
 لم يخرج الاستقراء والتثليل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام  
 الجزئى لهما قطعاً مع انهم اخرجوهما بقيد الاستلزام  
 واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لابقيد الاستلزام وجريتنا  
 ههنا على ما قالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية  
 من قسم المستلزم الكلى مع انه لبس بمستلزم كليا بل بواسطة  
 خصوص المادة فالصواب لهم ان يحملوا الاستلزام على  
 الكلى المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتثليل ومثل قياس  
 المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة  
 او ان يحملوه على مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته  
 كما لا يخفى ( اللهم الا ان يحملوه على الاستلزام الكلى ويعموا  
 المستلزم كليا من المستلزم وحده او مع ضمنية مقدمة اخرى



كما اشار اليه ابو القمح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلي  
 في الاستقراء والتثليل محل نظر ظاهر اذا الاستقراء مع ضخمة  
 اتفاق جميع الافراد والتثليل مع ضخمة عليه الجامع مستلزما  
 كليا وان لم يستلزم وحدهما كقياس المساواة ولا مخلص  
 الابان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلي المقطوع وحده  
 او بضخمة مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضخمة فيهما  
 بخلاف قياس المساواة فليتأمل ٤٤ قوله كيف وكما وعلمنا الخ  
 فان وجد في المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا  
 وان وجد جزئية كانت جزئية وان وجد ظنية كانت ظنية  
 ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها اوفى الشكل وانما  
 قال بالمعنى الاعم اذهى كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء في هذه  
 الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوى  
 في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذا النتيجة فيها  
 جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا  
 لا تكون النتيجة قطعية ما لم يكن الاستلزام الكلي قطعيا  
 في البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها ٤٥ قوله يستلزم  
 النتيجة لذاته الخ لبس مرادهم من قولهم لذاته ههنا نقي  
 الواسطة في الثبوت فان انتفاؤها بين كل قياس ونتيجة غير  
 معلوم بل مرادهم نقي الواسطة في الاثبات اى لا يكون  
 المقدمة الاجنبية او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام  
 الكلي وان كان العكس المستوى لبعض المقدمات واسطة في  
 اثباته في بعض الاشكال ٤٥ قوله بما تصدر آه اشار ياد التقليل  
 الى انها كثيرا ما لا تصدر بها في المباحث في الكتب ٤٥ قوله

والمقدمة

والمقدمة الاخرى شرطية لانها لا تكون الا شرطية بخلاف  
المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حلبية وقد تكون شرطية  
فقسمة تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام ببعض  
افراده كما لا يخفى ٤٥ قوله ولذا يطرح عند اخذ النتيجة الخ  
كما هو شان الوسائط وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة  
من القياس الاقتراضي ٤٥ قوله وان لم تشمل الخ كافي صغرى  
الاستقراء وكبراه وكافي كبرى المستلزم بواسطة عكس النقيض  
وفي كبريات الاقضية المركبة من المنفصلة ذات وجليات  
بعدد اجزاء الانفصال ٤٥ قوله القياس الاستثنائي الخ  
قدمناه على الاقتراضي على عكس ما في المتن لانه بجميع اقسامه  
بين الانتاج بخلاف الاقتراضي ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج  
ما عدا الشكل الاول بالخلف والعكس والافراض فتأمل  
٤٥ قوله كلية باعتبار الزمان والافاضة باعتبار  
الزمان والافاضة مع ان كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارهما  
لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حلبية وقد عرفت ان كلية  
الحسبية باعتبار الافراد لا باعتبارهما فلولا قيد ذلك لتوهم  
ان الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الزمان والافاضة  
وكلية تلك الحسبية باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط  
كلية كليهما باعتبار الزمان والافاضة وعطف الافاضة  
على الزمان للاشارة الى ان الكلية باعتبار الزمان فقط غير  
كافية بل لابد من الكلية باعتبار الافاضة الممكنة الاجتماع  
معهما ايضا ٥٥ قوله ان لم يتحد حكمهما الخ هكذا قالوا  
ولا يخفى انهم لو عمو الكلية باعتبار الزمان والافاضة ههنا

مما هو كلية حقيقية او حكما لتشمل الشخصية كما عموما الكلية  
 من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هذا  
 القيد وما بعده ٧٦ قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الخ فيه  
 اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية  
 ايضا لانه بمعنى انه كذا ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية  
 التي هي عكس نقيضها ههنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية  
 او لكن بطلت الثانية فيبطل الاولى ٤٦ قوله كان ممكنا  
 غير لازم لذات الواجب تعالى احتراز عن صفات الله تعالى  
 على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات لبس مقتضى  
 ذواتها بدهاة بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا  
 لازمة لذاته تعالى وهي قديمة ٤٦ قوله غير لازم احتراز  
 عن صفات الواجب تعالى لان وجودها لبس مقتضى ذواتها  
 بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنا مع انها قديمة  
 ٤٧ قوله سواء لنفس الصغرى ناظر الى كون الصغرى  
 والكبرى مشتركين في جزء تام كما في الحمل المتعارف وقوله  
 او لاحد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركين في جزء ناقص  
 كما في الاقتزائي الشرطي المتعارف ٤٧ قوله ويتألف  
 من الاشكال الاربعة الخ فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول  
 الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا  
 غلام رجل وكل رجل انسان فهذا غلام انسان ويشترط  
 بايجاب الصغرى وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام  
 المرأة لبس بغلام رجل وكل رجل مذكر او انسان فالخ  
 في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وفي قولنا غلام الرومي

غلام

غلام انسان و بعض الانسان ابيض واسود والحق في الاول  
 الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمجول الصغرى  
 ومجولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام  
 رجل ولاشئ من المرأة برجل فهذا الپس بغلام امرأة ويشترط  
 باختلاف مقدمته في الكيف وكلية الكبرى للتخلف في قولنا  
 غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان اوفرس حيوان فالحق  
 في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة  
 لپس بغلام رجل ولاشئ من الرجل بمؤث اوفرس فالحق  
 في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة  
 غلام حيوان وبعض الجسم والجماد لپس بحيوان وان كان  
 متعلق بموضوع الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل  
 الثالث نحو غلام رجل انسان وكل رجل حيوان فغلام بعض  
 الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكلية احدى  
 المقدمتين وان كان متعلق بموضوع الصغرى ومجولا  
 في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام الانسان حيوان وكل  
 رومى انسان فغلام بعض الرومى حيوان ويشترط بايجاب  
 مقدمته مع كلية الصغرى واختلافهما كيفامع كلية احدى  
 هذا في الجمليات وقس عليه الشرطيات وعليك استخراج  
 امثلة التخلف عند فقد احد الشرط المذكورة فليتا مل  
 ٤٨ قوله لا بطريق النظر والاكتساب الخ واما القياس  
 بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو  
 ما يستلزمها بطريق النظر والاكتساب لما سبق الاشارة اليه  
 من ان الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ

في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهيات  
 فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية  
 وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها  
 سانحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدرج ٤٨ قوله محكوما به  
 في الصغرى سواء لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدتان  
 في جزء تام او واحد طرفيها كما اذا اشتركتا في جزء ناقص  
 على نحو ما سبق ٤٨ قوله فشرط انتاجه كيفا ايجاب  
 الصغرى الخ اما ايجاب الصغرى فليست درج الاصغر في نفس  
 الاوسط واما كلية الكبرى فليست درج جميع افراد الاوسط  
 في حكم الاكبر ايجابا وسلبا اذ بمجموع هذين الاندارجين  
 يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو  
 دليل على الاشتراط المذكور وقولنا لاختلاف النتائج اشارة  
 الى دليله الا اني ولا ينافي ذلك كونه بين الاتاج لان بداهة استلزام  
 مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة  
 اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه بديهيا والحكم  
 باشتراطه نظريا مع انه يمكن ان يكون ذلك تنبيها لادليلا  
 ٥٠ قوله لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر كما في قولنا  
 كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان  
 ناطق بل بعضه ٥٠ قوله لما تقدم من جواز كون الاصغر  
 اعم كما في قولنا كل انسان جوهر ولا شيء من الانسان بفرس  
 فلا يصدق فيه لاشيء من الجوهر بفرس وان صدق بعض  
 الجوهر لبس بفرس ٥٠ قوله لما تقدم من جواز كون  
 الاصغر اعم كما في المثال المذكور لان بعض الحادث عرض

لاجسم ٥١ قوله محذوفا عنهما اى عن الصغرى وعكسها  
 قيد اللادوام وقيد اللاضرورة والضرورة المخصوصة  
 بالصغرى اى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل  
 والضرورة المخصوصة بالصغرى فى الشكل الاول وبعكسها  
 فى الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ لبس فى شئ من عكوس  
 القضايا ضرورة ولا قيد لاضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط  
 كما عرفت فى باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى  
 فى الشكل الاول والى عكسها فى الثالث وقيد اللاضرورة  
 والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من الضرورة  
 المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة  
 مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى  
 الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية  
 مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت  
 الضرورة الوصفية مختصة بها هناك ٥٢ قوله ان لم يوجد  
 فى الكبرى قيد اللادوام هكذا قالوا وتركوا قيد اللاضرورة ههنا  
 اذ الكلام فى كون الكبرى احد الوصفيات الاربع  
 ولبس فيها قيدا للاضرورة بل فى الخاصتين منها قيد  
 اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا فى الشكل الاول محذوفا  
 عن الصغرى قيد اللاضرورة مطلقا وقيد الضرورة  
 والادوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد  
 وما بعده من قولهم والافيض اليه لادوام الكبرى ٥٢ قوله  
 وسواء كانت وصفية الخ ترك الضرورة الذاتية لان الكلام  
 فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على شئ من مقدمتيه

فلا يتصور ذلك كما لا يتحقق ٥٤ قوله فان كان من الضروب  
 الناتجة الخ: هذامترتب على ما قبله فان موافقة شيء مع الملزوم  
 يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم  
 اعم من الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم  
 موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا  
 للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية  
 انما ينتج بشروط آتية ويكون ماله الى قياس استثنائي بان يقال  
 كلما كان شيء من الاصغرا والاكبر موافقا للملزوم كان موافقا  
 لللازم الذي هو الاكبر والاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن  
 احدهما موافقا لللازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للاخر  
 لكن المقدم حق ٥٤ قوله وقعت الصغرى الشكل الاول الخ  
 فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض  
 للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب  
 وللشكل الرابع اذ الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في الكبرى  
 الاتفاقية العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال  
 الشكل الرابع ههنا وعد لنا عما قالوا للتوضيح ٥٥ قوله لانها  
 صادقة الزاما وتحقيقا لان فرض وقوع شيء يستلزم فرض  
 لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع اى عددا منقسما  
 بمتسا ويين يلزم ان يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً  
 لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق  
 تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء  
 من العدد بخمسة زوج في الواقع ففيه ان بعض العدد على ذلك  
 التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا

كل ما هو زوج ولو فرض اعدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس  
قابل بان الخمسة زوج وكل ما هو زوج ولو فرض اعدد  
ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت الخمسة  
زوجا يلزم ان لا يكون عددا في الواقع فليست اهل ٥٧ قوله  
اذا فرض مقدم الكبرى الخ بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا  
كان كل رومي جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض  
الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان  
حيوانا كان كل رومي متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومي متغيرا  
كان بعض الموجودات حادثا لان تالي الصغرى اعني قولنا  
كل رومي جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعني قولنا كل  
رومي متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعني قولنا  
بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق ٦١ قوله  
ينتج اما ان يكون الخ هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو  
مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها جملة كما هو  
مقتضى الشروط الاتية ٦١ قوله منتجا لتالي السالبة ان كانت الخ  
كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم  
متغيرا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم  
متغيرا كان كل انسان قديما فان تالي المتصلة السالبة اعني قولنا  
بعض الحيوان قديم وان كان جملة جزئية الا انها في قوة الكلية  
بناء على القوى السابقة فهي كلية مع العملية الصغرى ينتج  
من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل هذه النتيجة  
كبرى للمعملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض  
الحيوان قديم وهو تالي المتصلة السالبة وقس عليه البواقي



٦٢ قوله بناء على القوى الخ قيد القوة لا الفعل ٦٢ قوله  
 ينتج كما كان كل انسان فرسا الخ هذه النتيجة متصلة موجبة  
 كلية مقدمها نتيجة الشكل الثانى المتعقد ههنا بلا شرط  
 اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة  
 المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا  
 بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الجملة معها كما تحقق  
 فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان  
 ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة  
 الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطه  
 الجملة الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمها يستلزم  
 تأليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام  
 عين نتيجة القياس ههنا ٦٢ قوله متحدة فى النتيجة وذلك  
 الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الجمليات ٦٢ قوله نتيجة  
 اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك  
 القوى انما يجرى فيها كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا  
 فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى ٦٣ قوله  
 والا فؤلفة منها اى من نتائج التأليفات ومن ذلك الجزء الغير  
 المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك  
 جملة او جملتان جزئين منها وبقي هناك جزء لم يشارك جملة  
 كما لا يخفى ٦٤ قوله ينتج باعتبار التركيب الخ فانه باعتبار  
 مشاركة الجزء الاول للجملة الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج  
 القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للجملة  
 الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج القول الثالث وكل من الاقوال  
 الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من تسايح التأليفات  
 وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة  
 لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج في القول الثاني  
 ٦٤ قوله انتج سالبة جزئية اى وان كانت المنفصلة موجبة  
 كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف  
 ولا في الجنس فضلا عن النوع ٦٤ قوله للتخلف في بعض  
 المواد كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان  
 حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا  
 كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق  
 قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا  
 قد لا يكون اذا كان هذا حساسا كان انسانا ٦٥ قوله كقولك  
 الخ لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة  
 اعني قولك هذا الشيء متخير وهو مع الجملة القائلة بان كل  
 جسم متميز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفافلا  
 ينتج لكننا فرضه متجا لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك  
 الجملة ليتبع من الشكل الاول ان هذا الشيء متخير وهو  
 الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط  
 الانتاج ٦٥ قوله وكل واجب موجود هذه الجملة مشاركة  
 لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط  
 اختلاف المقدمتين كيفا لكننا فرض كلا منهما قياسا متجا  
 فباعبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب  
 وهو مع تلك الجملة ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد

موجود وهو الجزء الاول المشترك للحملة في ذلك الشكل  
 الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج ان المتعدد واجب  
 وهوتلك الحملة ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو  
 الجزء الثاني المشترك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط  
 الانتاج ههنا ٦٥ قوله باعتبار التركيب الخ وبرهان هذا  
 الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله  
 الواحد واجبا او المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع  
 كما عرفت واذا ضم الحملة المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة  
 ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٦٥ قوله  
 او متعددة كقولنا الخ فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا  
 اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد موجودا وقولنا  
 اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد مجرد الوجود شرط  
 استنتاج الجزء المشترك من نتيجة التأليف مع الحملة وباعتبار  
 التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدد  
 مجردا لمثل ما عرفت ٦٧ قوله بدون ذلك الشرط يعني  
 سواء كان الاوسط مقدم المتصلة او تاليها في كل من مانعتي الخلو  
 والجمع فالتمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قديكون اذا كان  
 العالم حادثا لم يكن موجوده فاعلا موجبا ان حلت المنفصلة  
 فيه على مانعة الجمع وقولنا قديكون اذا لم يكن العالم حادثا  
 كان موجوده فاعلا موجبا ان حلت على مانعة الخلو وكذا  
 الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة ٦٩ قوله  
 او من استثنائيين فصاعد الان نعرف القياس كما يصدق  
 على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين

فصاعدا

فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على زيد وحده يصدق  
 على مجموع زيد وعمرو وذلك لان الوحدة والكثرة عارضان  
 للماهيات لا لازمتان لها فينشد نقول مجموع الاستثنائيين فرد  
 محقق وقد يصدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع  
 الاقترائيين وعلى مجموع الاقترائي و الاستثنائي فلا بد  
 وان يكون من اقسام القياس المركب والابلط تعريف  
 القياس متعا فلا يردان القوم اهملوا المركب من الاستثنائيين  
 فلا يكون من اقسام القياس المركب ٦٩ قوله كقولنا هذا  
 الشيخ الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف  
 من اقترائيين واما المؤلف من استثنائيين فالموصول كقولنا  
 هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو  
 حيوان ثم كلما كان حيوانا جسا لكنه حيوان فهو جسم  
 والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعني قوله  
 فهو حيوان ومنه يظهر الموصول و المفصول فبما تألف  
 من الاقترائي والاستثنائي والمثال الاتي للخلق والحق مقصودان  
 لفصل الاقترائي الشرطي فيهما عن نتيجة وظهور الكل  
 تركاه في المتن ٦٩ قوله والان صدق الخ هذا المثال مطابق  
 لما حققه الرازي في شرح المطالع من ان الخلق قياس مركب  
 من اقترائي مركب متصلتين احديهما قائلة بانه لولم يصدق  
 المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائلة بانه كلما صدق نقيضه  
 يلزم المحال واستثنائي مؤلف من متصلة هي نتيجة ذلك  
 القياس الاقترائي الشرطي ومن جملة قائلة ببطلان اللازم  
 فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من ان الخلق قياس

مركب من قياسين احدهما افتراضي مؤلف من متصلة وحلية  
والاخر استثنائي بل ذلك القياس الافتراضي دليل المتصلة الثانية  
القائلة بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال ٧٠ قوله فالقضية الخ  
الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق  
بها وقد علم ان التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار  
القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية على ما لم يتعلق  
به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه  
قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني ٧٠ قوله بمجرد  
تصورات اى هي مجردة عن المشاهدة والقياسات الخفية ٧٠  
قوله اوكل نار حارة وهما اشكال قوى هو ان الحرارة المشهودة  
هى حرارة هذه النار الملموسة لاجل حرارة كل نار بل الحكم بحرارة  
كل نار بواسطة مشاهدة الحكم في بعض افرادها فيكون  
حكمنا استقرائيا والاستقراء ناقص لا يفيد اليقين فكيف يكون  
تلك الكلية يقينية (والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس  
اذا شاهدت احكم في افراد نوع واحد قاض عليها من جانب  
المبدأ القياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد من افراد  
ذلك النوع كما في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد  
جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعي بالكلية لجواز ان يكون  
هناك فصل ينضم اليه في افراد آخر ويقضى خلاف الحكم  
المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعي بكل حيوان يحرك فكه  
الاسفل غير التماسح فتأمل ٧١ قوله بواسطة القياس الخفي  
الحاصل دفعة بالحدس الخ وهذا القياس الخفي في الحدسيات  
وقضاياها قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل

الاحكام لان لكل حكم دليلا مغايرا لدليل حكم آخر بخلاف  
 القياس الخفي في المجربات والمتواترات فانه فيهما على نحو واحد  
 في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقا لما دام ترتب الحكم  
 على التجربة لكنه دام وفي الثاني لو كان كاذبا لما اتفقوا  
 على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة اليه نكر القياس الخفي  
 فيهما اذا لتكثير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام  
 في الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذ اللام انما تدخل  
 على التكرات بعد تجريدها عن معنى الوحدة كما تقرر في محله  
 ٧١ قوله ملكة الانتقال الدفعي الخ اضافة الملكة الى الانتقال  
 من اضافة السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة  
 على تلك الحالة الاستعدادية مجازي باعتبار ان قسم منها  
 حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة فتأمل ٧١ قوله ملكة  
 الانتقال الدفعي الخ اضافة الملكة ههنا من اضافة السبب  
 الى المسبب لا العكس ٧٢ قوله للتنافي بين التقليد والاستدلال  
 عليه اي الاستدلال بغير تقليد آخر لانه لا ينافي الاستدلال  
 بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دليل  
 حكم تقليدي فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر حصل  
 بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث نقول التقليد يفيد  
 مثله ٧٢ قوله العقل المشلوب بالوهم قالوا العقل بدون  
 تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق للواقع ٧٢ قوله  
 كالحكم يطلان مطلق التسلسل فيه اشارة الى ان المشهورات  
 قد تتجكم مع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين  
 ٧٣ قوله اعم مما بالذات كافي قياس نفس الحكم ومما بالواسطة

كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم بقدوم العالم  
 موهوما لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الالتماعته للوهم  
 بناء على ذلك القياس وهذا التعميم ثلاثا يمثل حصر مقدما  
 الادلة في السبعة يمثل الحكم بقدوم العالم من غير قياسه  
 على المحسوس فتأمل ٧٣ قوله وهذه الاقسام السبعة  
 متصادفة فلا بد من اعتبار قيود الجيئات في تعريفات  
 الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من  
 حيث كونها يقينية يكون برهانا او من حيث كونها مشهورات  
 او مسلمات فيكون جدلا او من حيث انها مقبولات فيكون  
 خطابة وهكذا فلا يرد ان ادلة مسائل علم الكلام من المقبولات  
 في الاكثر مع ان مسائله مطالب يقينية فكيف ثبت بها  
 وحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة  
 عن النبي عليه السلام الا ان مقدماتها معتبرة فيها من حيث  
 انها متواترات يقينيات فتأمل فيه ٧٣ قوله ان كان جميع  
 مقدماته بالمعنى الاعم لا يقال هذا صادق على الاستقراء الناقص  
 المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكه الاسفل  
 والفرس وغيرهما غير التماسيح كذلك بالمشاهدة ولبس  
 الاستلزام الكلي من مقدماته فيلزم ان يكون برهانا ولبس  
 كذلك لانا نقول لكن البرزوم الجزئي على بعض الاوضاع  
 وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعاً  
 مع ان كون هذا الوضع ذلك البعض مضمون لامتيقن وقد  
 شرط في البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية  
 ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان ودخل في الخطابة

فتأمل

فتأمل فيه ٧٤ قوله نرغب الناس الخ فان قلت قديستدل  
شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على احد فلا  
يزرب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كل  
على انه يمكن ان يقال الناس اعم من المستدل وما من فكر  
بل فعل يصدر عن العاقل الا انه لجلب نفع او دفع ضرر  
واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة نفع انه يوجب  
اختلال التخصيص الصناعات في الخمس لا يرضيه تعريف  
الخطابة ٧٤ قوله من حيث انها موهومات هذه الحثية  
لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدمة الموهومة عند طائفة  
مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها من حيث انها  
موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقود  
الحثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقيد بالتقليد  
قلا يدان اخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة  
قد لا تكون لاجل انها موهومة كاذبة بل زعم انها يقينية فلا وجه  
لقيد الحثية ههنا تأمل فيه ٧٤ قوله وكل منها يفيد مثله  
ومادونه الخ فاليقين يفيد اليقين والتقليد وانظرن كما اذا كان  
بعض المقدمات يقينية والبعض الاخر تقليدية او ظنية  
والتقليد يفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن  
٧٥ قوله ان كان الجزء المتوسط الخ لم يقل ان كان الاوسط  
كما قالوا لان الاستدلال بالتعفن مثلا لم يوافق  
اقتراينا واستثنائنا كما اشترنا في المتن وعبارة الاوسط انما تنطبق  
على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقتراينا  
فيشمل الكل لاننا نقول قد لا يمكن تقرير الدليل اقتراينا



كافي الاستدلال بوجود النار على الدخان ويعكسه وللإشارة  
 إليه مثلنا بهما ٧٥ قوله بأن يكون علمه علة الخ فمفسر العلية  
 الذهنية بالعلية بين العلمين لئلا يلزم الفساد لأن مثل قولنا هذه  
 الماهية المتعلقة كلية لأنها حاصلة في الذهن بالتعريف  
 وكل ما حصل بالتعريف كلى دليل لمى مع أن علية الحصول  
 للكلية ذهنية إذ لا وجود للكلية إلا في الذهن فالمراد بالخارج  
 هو الواقع الشامل للوجودين لا بمعنى الأعيان المختصة  
 بالوجود الخارجي والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم  
 الشامل للتصور أيضا ٧٤ قوله أو معلولا مساويا قيده  
 بالمساوى لأن المعلول أمامساو أو اعم والاعم لا يصح  
 الاستدلال به على لعله الاختصاص كالاستدلال بمطلق الحرارة  
 على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اختصاص  
 مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى التقديرين يصح  
 الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها ٧٥ قوله أن توقف  
 على حكاية كلام الغير سواء كان تلك الحكاية جزءا  
 من الدليل كافي قولنا لأن الله تعالى قال كذا أو خارجا  
 موقوفا عليها كما إذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته  
 ٧٥ قوله فسائل كل فن الخ اشارة إلى أنه متفرع  
 على تعريف موضوع العلم بما ذكره كما يكونها حمليات  
 موجبات فلما اشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحمل  
 أي بما كايلا علية تقييد العوارض باللاحقة أي الثابتة  
 وأما كونها ضرورية مطلقا فلأن العوارض الذاتية  
 التي هي محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع

اولا جل

اول اجل مساوية المستند الى الذات ~~كان~~ ذات الموضوع  
 علة لها بالذات او بالواسطة فيكون شئونها له او لعارضه  
 الذاتي اول نوع احدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع  
 موجودا البتة واما كونها كلييات فلانهم انما يبحثوا عن تلك  
 المسائل ودونوها لتكون قوانين يستنبط منها احكام جزئيات  
 موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لبتنظيم  
 قياس من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان  
 يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول او الثاني مثلا  
 وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا يد ان تقع  
 تلك المسائل كبرى الشكل الاول في هذا الاستنتاج وكبراه  
 لا تكون الاكلية ٧٥ قوله ان كانت نظريات يشير الى انها  
 لا يجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كنتاج الشكل  
 الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهما من المسائل قطعاً  
 وليس في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات  
 او بديهيات لان المحرق اعم من النظرى والبدهى وقولهم  
 لذاته اننى الواسطة في العروض لا اننى الواسطة في الاثبات  
 حتى يقتضى ~~صكون~~ كون بعضها بديهية ٧٥ قوله تعريفات  
 الموضوعات الخ سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع  
 العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهوى في الحكمة  
 الطبيعية التى موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من  
 الهوى والصورة واما تعريف الجزئيات فتعريف موضوع  
 المسئلة التى كان موضوعها نوع موضوع العلم ٧٦ قوله  
 او نظرية يدعى الخ هكذا قالوا اولى ههنا بمشان قوبان

الاول ان ههنا قسمان ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل  
ولم يسعوه باسم الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقضى  
تلك القضية طائفة ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق  
الاغتراف فغاية الامر ان يكون تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن  
النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا يكون مقدمة  
البرهان وقد وضع فليدس اصولا موضوعية لتكون مقدمات  
البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يتدح  
في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر ان يكون  
الحاصل للتعلم من ادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا  
ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمى

لا في الواقع فتأمل

فيه جدا

تم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسمى بالبرهان مع الحاشية  
من خط المصنف المرحوم اسمعيل افندي الشهير بكلمنبوى  
في دار الطباعة العامرة \* للدولة العلية العثمانية \* بمعرفة  
ناظرها الفقير الى آلاء ربه الصمد \* السيد محمد اسعد \*  
في اواخر جمادى الآخرة وذلك في عام

ثلاث وخمسين ومائتين

والف

٢٤٤



الاول ان ههنا قسمان ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل  
ولم يسموه باسم الثاني ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقضي  
تلك القضية طينة وتوسل ان الظن ههنا بمعنى مطلق  
الاغتراف فغاية الامر ان يكون تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن  
النظري بذون البرهان والمقدمة التقليدية لا يكون مقدمة  
البرهان وقد وضع قليدس اصولا موضوعية لتكون مقدمات  
البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يتدح  
في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر ان يكون  
الحاصل للمتعلم من ادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا  
ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمي

لا في الواقع فتأمل

فيه جدا

تم طبع هذه الرسالة المرغوبة السمي بالبرهان مع الحاشية  
من خط المصنف المرحوم اسمعيل افندي الشهير بكلمينوي  
في دار الطباعة العامة \* للدولة العلية العثمانية \* بمعرفة  
ناظرها الفقير الى آلاؤه الصمد \* السيد محمد اسعد \*

في اواخر جمادى الآخرة وذلك في عام

ثلاث وخمسين ومائتين

والف

٢٤٤





Library of



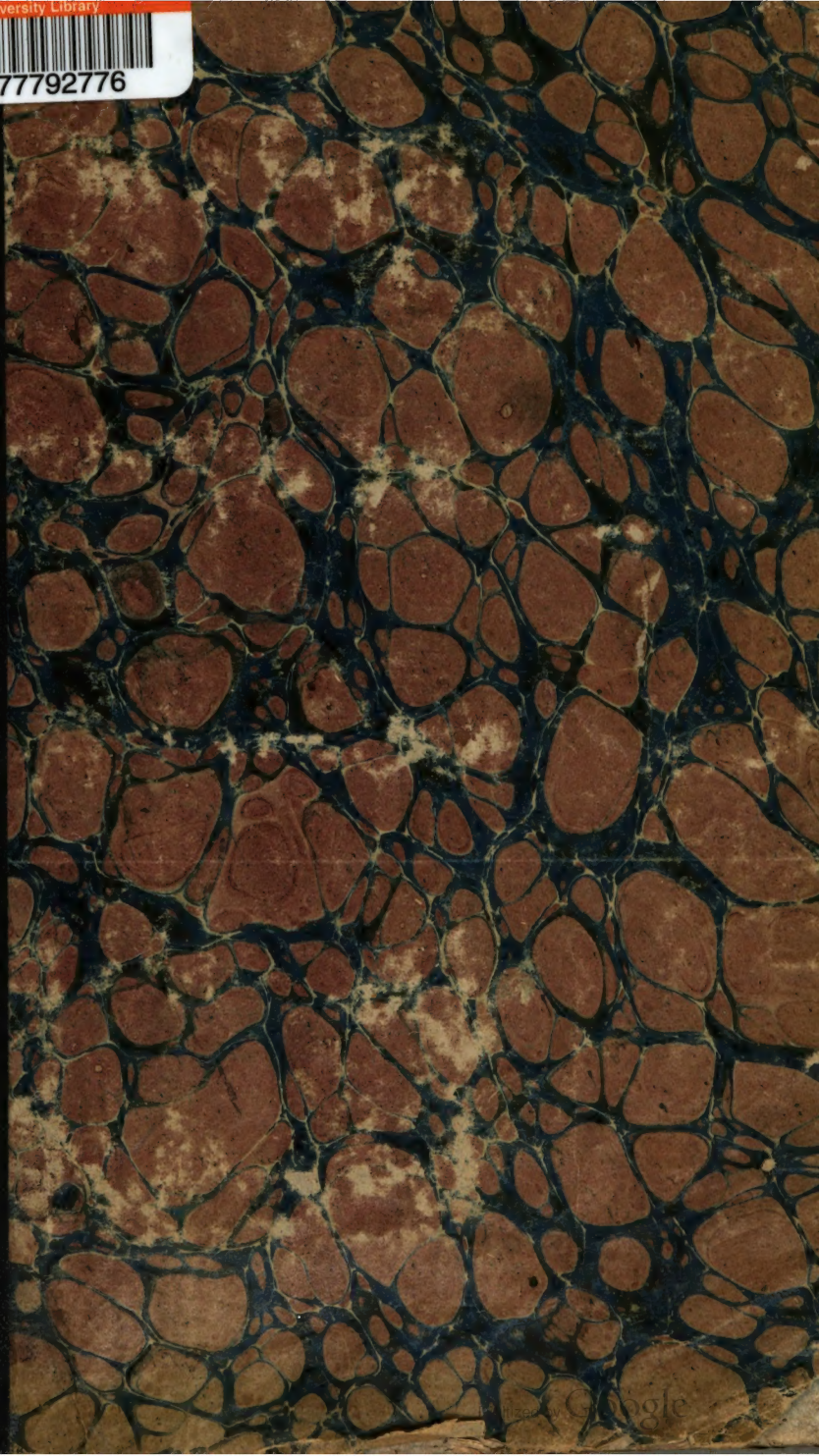
Princeton University.



Princeton University Library



32101 077792776



Digitized by Google